



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

Princeton University Library



32101 073254862

٩٨١٤

Nashihabukh, Mahmud

يا باطنا بالظهور للخلق لنا • انت الموجود من حيث لا كنت انا
يا من لا يعلم قدره الا هو • سبحانك سبحانك لا علم لنا

al-Haqd al-durrīyah

هذا كتاب العقود المدرية شرح الأسئلة النحوية للعلامة

المحقق والخبر المدقق الفاضل التحرير صاحب

التقرير والتحرير سيدي الشيخ محمود

افندي نشابه زاده لازال كوكب

فضله مشرقا بسما

السعادة والسيادة

آمين

م

(حقوق الطبع عائدة الى حضرة نجل المؤلف)

(الملتزم السيد عبداللطيف حفظه الله تعالى)

* طبع ي مطبعة (الاعتدال) بجادة ابي السعود قرب *

* الباب العالى (نمرة ٦٢) *

سنة

١٣٠١

(RECAP)

2274

194

(cont.) 831



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

تحميدك اللهم يابن تفضل على من نحا نحوه بتواتر نعمته *
وقابل بأحسانه ذا التصير عن اداء شكره بترادف منته *
ونشهد ان لا آله الا انت وحدك لا شريك لك المتفرد بالكبر
والجلال * المتميز بالجمال والكمال * ونشهد ان سيدنا
محمد عبدك ورسولك المبعوث من خلاصة معد ولباب عدنان *
الذي انزلت عليه القرآن بافصح لسان واتم بيان * لا يخلق
جديده ولا يعل تردیده على مر الزمان * صلى الله تعالى
وملم عليه وعلى آله واصحابه ماكر الجديدان وتعاقب الملوان *
اما بعد فيقول العبد الفقير * المعترف بالتهتير * محمود
نشابه الشافعي الأزهرى قدسأنى بعض الاخوان * اصلح
الله تعالى لى ولهم الحال والشان * ان اشرح الاسئلة

[٣] -

النحوية * والإشكالات العتبية * وهي مئة سؤال وسؤال التي
أبداها اختراعاً واستنباطاً من القرآن العزيز وسأني بها أيام الشبيبة
علامة الزمان * وتماة العصر والأوان * الأخ الفاضل *
والجهد الكامل * رافعي زاده السيد الشيخ عند الغنى افندي لازال
محنوظاني كل آن * بحرمة سيد ولد عدنان * فتوقفت مدة من
الزمان * لعلي بأبي لست من اهل هذا الشأن * ولا من
فرسان * هذا الميدان * ثم مازال هذا الخاطر يقوى
ويتردد * ويطلق تارة ويتيمد * حتى اذن الله تعالى بأنجاز
التوفيق ومن من فضله بالتمديد الى سواء الطريق * فندت
ما كنت ترجيت * بل أتى فوق ماله تصديت * ومع ذلك
فلست ابرئ نفسي من كل عيب كيف وان الخطأ والنسيان *
كالصفة الذاتية للألسان * لكن ما قل ستمطه حقيق
بالقول * واقامة اعتراضات من شيم اهل العقول * فأقول
وبالله التوفيق * سبحانك لاعلم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم
الحكيم * قوله (لم التزموا حذف عامل هذا المصدر)
جوابه ا انهم التزموا حذفه لحياته مجرى الامثال وهي لا
تغير عما وردت ٢ او تقصد الدوام كما في عدد الحكيم ٣ ونص
اعبارته سبحان نصب على المصدر بمعنى اتزنيه واتبعيد من
السوء ٤ الاصل سبحت سبحان حذف منه افعل وجوباً لتقصد
الدوام واقيم المصدر مقامه واضيف الى المفعول الى آخر
جعبارته ٥ اولاً لأنه لما كان في الدلالة على معنى العامل كاسم افعل

لم يجمعوا بينه وبين عامله لأنه عوض عنه ولا يجمع بين العوض
 والمعوض كما في الصبان عن الدمايني قوله (وهل
 وجوب الحذف هنا قياسي اولا) . جوابه انه قياسي *
 قال الرضى الذى ارى ان هذه المصادر ان لم يأت بعدها ما
 يميزها وبين ما تعلق به من مجرور بحرف او اضافة المصدر
 اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت
 جدا وشكرت شكرا وسقائك الله سقيا الى ان قال واما ما بين
 فاعله بأضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله وصيغة الله
 وحنانيك ودوايك * او بحرف جر كسحقاً له اى بعداً
 وبؤساً اى شدة * او بين مفعوله بأضافة كضرب الرقاب
 وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بحرف كحمداً لك
 وشكرا وعجياً منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياساً اه
 قوله (وما المراد بالقياس) . جوابه ان المراد بالقياس
 ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث وجد وهو ما
 سمعته من ذكر الفاعل او المفعول لا لبيان النوع احترازاً
 من نحو ومكروا ومكرهم وسعى لها سعيها كما فى حواشى
 الالفية قوله (وما المين بهذا المصدر) . ان اراد
 تبين المضاف اليه فالجواب انه اما مضاف للفاعل اى تنزهت
 وتباعدت من السوء * او للمفعول اى نسبحك ونزهنك عما
 لا يليق بجلالك * وان اراد تبين نوع العامل * او تأكيده
 فهو لم يبين به ولا يستعمل مؤكداً لأنه علم جنس كما سيأتى

[—] ٥ [—]

ومعنى العلم زائد على معنى العامل فلا يؤكده كما فى الصبان
بمخلاف ما اذا لم يجعل علما فانه يكون مصدرا تو كيدا كضربت
ضربا * او نوعيا كما يقال عظم السلطان تعظيم السلطان
قوله (ولم اضافوه وهو علم جنس) جوابه انه انما
هو علم جنس عند قطعه عن الاضافة او مطلقا و اضافته
للايضاح كما تم طى وفرعون موسى فلا تبطل العلية لان
المبطله لها ما للتعريف او التخصيص ومنع كثير من النحاء
عليه ومنهم الناظم قال الرضى لادليل على علميته لان اكثر
ما يستعمل مضافا فلا يكون علما قوله (ولم اوجبوا
هذه الاضافة) جوابه انهم انما اوجبوها جبرا لما فانه
من ذكر العامل المترم حذفه * او لاجل تبين الفاعل *
او المفعول على ما امر * وهذا على المشهور كما فى الصبان
وعبارته على قول الاشعري ما افقر الى مفرد كسبحان * اى
على المشهور من مذهبن ثانيهما انه يستعمل مضافا وغير
مضاف الخ عبارته * وكما علم من قول الرضى السابق *
وعلى خلاف المشهور يجوز قطعه عنها كما فى قوله .
سبحانه ثم سبحا نعوذ به * وقبلنا سبح الجودى والجل
وكما فى قوله

قد قلت لما جاء نأفخره * سبحان من علمه الفاجر
اى تزيها وتبعيدا منه وقد جاء باللام كقوله * سبحانك
اللهم ذا سبحان * ثم انه اسم مصدر وهو التسبيح وقيل

مصدر لأنه سمعاه فعل ثلاثي كغيره ان قل الصان ويظهر ان الفرق بين اسم المصدر العلم غير لعم ان الال موضوع تألف المصدر باعتبار تعيينه ذهنيا والثاني لانه لا باعتبار التعيين ان قلنا داول اسم المصدر لفظ المصدر او الأول الحقيقة الحدث باعتبار تعيينها ذهنيا والثاني لها لا باعتبار التعيين ان قلنا داول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق على هذا بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله قوله (وما الفرق بين اسم الجنس وعلمه) جوابه ان التحقيق في بيانه ان علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها اى تشخصها في الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له او شرط قبل وهو الصحيح * واسم الجنس الماهية بلا قيد اصلا من حضور او غيره وان لزمه الحضور الذهني ايضا نذر الوضع المجهول لكنه لم يقصد فيه كالأول * وان شئت قل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد المصدر على كثيرين واسمه بانعكس وعلم الشخص الماهية الشخصية ذهنيا وخارجا كما قاله بعض المحققين فالشخص الذهني يجمع العاين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقهما وكعلم الجنس الم عرف بلام الحتمية وكعلم الشخص الم عرف بلام العهد الا ان العلم يال على التعيين بجوهره وذا المام بقرينتها كذا في التمكن وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني على وجود الماهية خارجا في ضمن الفرد فتشخص بتشخصه

اما على التحقيق من انها لا توجد في الخارج اصلا فهو للفرد المعين خارجا لا ثبوتها امر اعتبارى ينتزع من الافراد مطابقا لكل منها بحيث تكون على طبق كل فرد كما هو مقرر في محله وعلى ما ذكرنا فاسم الجنس يغير النكرة مفهوما لموضعها للفرد المنتشر اى للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما ووافقها في الماصدق فكل من اسد ورجل ان اعتبر دلالاته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا عند الأصوليين او بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة فقولهم في اسم الجنس بقيد الصدق على كثيرين وفي النكرة باعتبار وجودها في فرد ما محض تفنن في التعبير * فكان الظاهر ان لا يغيرها في الوضع ايضا حيث ان كلا منهما موضوع للماهية * الا ان يقال هي آلة الوضع في النكرة ونفس الموضوع له في اسم الجنس وان كان بقيد الصدق على كثيرين لكن على هذا لا يظهر قولهم فكل من اسد ورجل ان اعتبر الخ لانه حيث كانت الماهية آلة فالأفراد هي الموضوع لها * هذا ما ظهر لفهمي القاصر فالظاهر انهما شئ واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة * واما الفرق بين اسم الجنس وعلمه فظاهر وعلى كل فهو محض اعتبار لا يظهر اثره في المعنى اذ كل من اسامة و اسد صالح لكل واحد من الافراد بلا فرق تأمل قوله (وما هذه اللام التي الأضافة على معناها) جوابه ان الأولى جعلها للاختصاص * وهى الداخلة بين معنى

وذايت كما هنا او بين ذاتين ثابتهما لا تملك كما في قولك جل
 الفرس بخلاف لام الملك وهى الداخلة بين ذاتين ثابتهما تملك
 كما في غلام زيد قوله (وما التحقيق في عامل المضاف اليه)
 جوابه ان التحقيق ان عامله المضاف لا الأضافة ولا الحرف
 المنوى وهو قول الجمهور ويدل له اتصال الضمير به وهو
 لا يتصل بعامله ولهذا قال الرضى القول بأن العامل في المضاف
 اليه معنى الأضافة ليس بشئ لأنه ان اريد بها كون الاسم
 مضافا اليه فهذا معنى المتضى والعامل ما به يتقوم المعنى
 المقضى وان اريد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه
 فينبغى ان العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما
 وبين الفعل قوله (ما المنفى بها ان قلم الجنس والماهية فالجواب
 عن قواهم نفي الماهية غير معقول و بيانه انك اذا قلت السواد ليس
 بسواد كنت قد حكمت بان السواد انقلب الى نقيضه و صيرورة
 الشئ عين نقيضه غير معقول وان قلم الوجود والكيونة فهل
 المراد نفي الوجود من حيث هو هو وهو ماهية ايضا او المراد
 موصوفية الماهية بالوجود فنقول موصوفية الماهية بالوجود
 هل هى امر مغاير للماهية والوجود اولا فان كان مغايرا لهما
 كانت تلك المغايرة ماهية والارجعنا الى الاول وعلى كل يلزم
 نفي الماهية وتقدم انه غير معقول) ج هذا كله لا يرد الا لو كان
 قواهم لانا فية الجنس على ظاهره مع انه ليس كذلك وانما
 المراد انها لنفى حكم الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا *

ويلزم من نفيه عن الجنس نفيه عن جميع الافراد وانما قدرنا حكم * لأن النفي انما يتعلق بالاحكام فهو مجاز في النسبة الايقاعية واسناد النفي اليها مجاز في النسبة الاسنادية والمراد بالحكم النسبة ويطلق على الأيقاع والانتزاع أى ادراك الوقوع او الا وقوع وذلك انك اذا قلت زيد قائم فقد اشتمل هذا التركيب على محكوم عليه وهو زيد ومحكوم به وهو القيام ونسبة وهى ثبوت القيام لزيد وادراك كل من هذه الثلاثة يسمى تضورا وادراك ان النسبة واقعة اولست بواقعة يسمى تصديقا وحكما فى قولك لاغلام سفر حاضر نفت لانسبة الحضور عن جنس غلام السفر ويلزم من نفيها عنه نفيها عن جميع افراده ومثله لارجل فى الدار فان لافيه نفت ثبوت الكينونة عن جنس الرجل واذا نفي عن الجنس نفي عن سائر افراده ومعنى نفي النسبة عدم ادراك المتكلم اياها وهو الذى يسمى تصديقا وحكما عند المناطقة فالحكم يطلق على النسبة وعلى الادراك فاسناد النفي اليها مجاز عقلى كما تقدم لأن النافي حقيقة هو المتكلم فعلم جواب قوله ما المنفى بها الخ وجواب قوله نفي الماهية غير معقول لأنها لم تنفها كما علمت فقواهم لانافية الجنس فيه تسمح لظهور المراد وجواب قوله فهل المراد نفي الوجود من حيث هو هو لا لأنها لم تنفها كما علمت على ان قوله نفي الماهية غير معقول غير مسلم لأنها نصوا على ان المنفى فى الكلمة المشرفة ماهية الاله حيث قالوا اذا التزمنا

الأضمار في الكلمة المشرفة وقلنا التقدير لا آله موجود الا الله
 كان هذانفيا لوجود الآله ولو اجرينا الكلام على ظاهره كان
 نفيا لماهية الآله ومعلوم ان نفى الماهية أقوى في اثبات التوحيد
 من نفى الوجود فثبت انه لا حاجة الى التعمير وان نفى الماهية
 ممكن معقول فتولهم نفى الماهية غير معقول غير معقول
 فتأمل بأنصاف * ثم اعلم ان الجنس والماهية والحقيقة
 الفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما به الشيء هو
 هو اى الذى يتحقق به الشيء ويصير بسببه شيئا كالحيوان
 الناطق فانه ماهية للأنسان وبه يتحقق كونه انسانا واعلم ايضا
 ان الجنس ينقسم ثلاثة اقسام * طبعي ومنطقي وعملي *
 فالأول حقيقة الشيء المعروضة من حيث هي واثاني الصادق
 على كثيرين في جواب ماهو وهو العارض الطبعي والثالث
 هو مجموع العارض والمعروض قوله (ولمقدم النفي على
 الاثبات مع ان النفي فرع الاثبات) هذا السوأل لا يرد
 لأن معنى قولهم النفي فرع الاثبات انه لا يحكم على الشيء بالنفي
 الا بعد تصور ثبوته وهنا يمكن تصور ثبوته وعلى تسليم
 وروده نقول لما كان العامل هو الدال على النفي وحق العامل
 التقديم قدم وايضا هذا الكلام من باب الحصر وهو
 يحصل الا بتعمير النفي وتأخير الأداة مع المتصور عليه كافي
 من التلخيص وعبارته في الاستثناء يؤخر المتصور عليه مع
 أداة الاستثناء انتهى وايضا تقديمه في الأية الشريفة من حيث

ان المتام مقام تذلل و خضوع فيناسبه تقديم مايدل على
 التواضع وهو الاعتراف بالعجز السدال عليه النفي وعارة
 بعضهم لاعلمنا الاماعتنا اعتراف منهم بالعجز عما كلفوه
 اذمعناه لاعلم لنا الاماعتنا بحسب قابليتنا من العلوم المناسب
 لعالمنا ولاقدرة بنا على ما هو خارج عن دائرة استعدادنا قوله
 (ولم علمت وهي غير مختصة) جوابه ان عملها لمشابهتها
 ان في التوكيد فان للتوكيد النفي وان لتوكيد الاثبات ولفظ
 لامساو للفظ ان اذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن
 فبما نسبتها حمت عليها في العمل ولذلك كانت منحطة عنها
 فلم تعمل عملها الا بالشروط المذكورة في محلها ومعلوم ان
 ان مختصة بالعمل في الاسماء فكذا مايشابهها ولذلك اذا اهملت
 ان بدخول ما الكافة عليها تكون غير مختصة فتدخل على الجمل
 انفعليقوكذا ما يشابهها وهو لا اذا اهملت تكون غير مختصة ايضا
 فقوله غير مختصة ممنوع بل متى عملت تكون مختصة كما علمت
 قوله (ولم كان خصوص عمل ان) جوابه علم بما قبله وهو انه
 لمشابهتها في مطلق التوكيد وان كانت لا توكيد النفي وان توكيد
 الاثبات كما مر قوله (ولم اختصت به دون باقي حروف النفي)
 جوابه علم مما مر ايضا وهو انها لما كانت تفيد نفيا اكيدا قويا
 وبسبب افاقتها لذلك حصلت المشابهة بينها وبين ان في مطلق
 التوكيد كما تقدم و باقي الحروف لا يفيد هذا النفي القوي وان
 كان يفيد اصل النفي * اختصت بهذا العمل بسبب ذلك

قوله (ولم فاتها التصدير في بعض الاحوال دون بعض)
 جوابه انها متى كانت عاملة فهي مصدرة في جملتها كما ان ان
 كذلك ولهذا اذا دخل عليها جار الغيت عن العمل لعدم التصدير
 كقولك جئت بلا زاد على قوله من يبقها على حرفيتها لا على
 قول من يجعلها اسما بمعنى غير فتوله ولم فاتها التصدير الخ
 ان كان مراده العاملة فممنوع وان كان مراده غير العاملة فليس
 الكلام فيها تأمل قوله (وهل فيها معنى الفعل او لا وان
 قلم بالأول فلم يعتبروا مشابقتها للفعل اصالة والا فم
 اجازوا تعلق الطرف بها) جوابه انها ليس فيها معنى الفعل
 وانما تشير الى معناه كما قالوا في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
 بمجنون ان بنعمة متعلق بما لانها تشير الى معنى الفعل وهو النفي
 بناء على جواز التعلق بحروف المعاني ومذهب الجمهور منعه
 وعليه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير اليه اي انت جنونك
 بنعمة ربك وعلى كل فليس فيها معنى الفعل اصلا كما في الاشموني
 وحواشيه فلا ورود لقوله فان قلم بالأول الخ وقوله والا
 فلم اجازوا الخ علم جوابه وهو انه لما كانت تشير الى معناه
 اجازوا تعلق الطرف بها وان كان المعتمد ان الطرف متعلق
 بالفعل الذي تشير اليه كما هو مذهب الجمهور كما عتبه ايضا
 فلهذا احتاجوا الى اعتبار مشابقتها لان على انا لو اعتبرنا
 مشابقتها للفعل اصالة لا يلزم من ذلك ان تعمل عمل ان الخاص
 بها فلا يحصى عن اعتبار المشابهة لان تأمل بأنصاف قوله

(وهل التحقيق ان للحروف معاني في نفسها أولا) جوابه ان لها معاني جزئية غير مستقلة بالمفهومية * قال السيد قدس سره اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتهما كنسبة البصير الى مبصراته وانت اذا نظرت الى المرأة وشاهدت صورة فيها فأما ان تقصد تلك الصورة ابتداء جاعلا المرأة آلة لها فلا شك في رؤيتها المرأة نفسها ايضا لكن ليست بحيث يمكن الحكم عليها ويلتفت الى احوالها واما ان تتوجه للمرأة نفسها وتلاحظها قصداً تحكم عليها بالصفاء ونحوه فتشاهد الصورة تبعاً غير ملتفت اليها فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فلا شك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما كأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا لحددهما بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها مادامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد بحيث يمكنك ان تحكم عليها بأن تقول نسبة القيام الى زيد عنها مثلاً او بها بأن تقول الذي عينه نسبة القيام الى زيد فهى على الأول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعاني المحوطة قصداً المستقلة بالمفهومية يحتاج الى التعبير عن المعاني المحوطة بالغير التى لا تستقل بالمفهومية اذا تمهد هذا فاعلم ان الابتداء مثلاً معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظته العقل قصداً

وبالذات مطلقا عن التمسيد بمتعلق خاص كان مستقلا بالمفهومية
 صالحا لأن يحكم عليه وبه ويلزمه ادراك متعلقه اجالا وتبعاً
 وهو بهذا الاعتبار مداول لفظ الأبتداء وكذلك اذا لاحظته
 قصداً وبالذات متعلقاً بمتعلق خاص كان يلاحظ ابتداء السير
 من البصرة اذ لا يخرج ذلك عن الاستتلال وصلاحيّة الحكم
 عليه وبه واما اذا لاحظته من حيث هو حالة بين السير
 والبصرة وآية بعرف حالهما كان غير مستعمل وهو بهذا
 الاعتبار مداول لفظ من وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع
 باعتبار استحضار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا
 لكل فرد من ذلك النوع اى كل ابتداء معين بخصوصه
 والنسبة لاتعين الا بالمنسوب اليه فالمريد ذكر متعلق الحرف
 لا يفهم فرد من ذلك النوع فهو غير مستقل بالمفهومية انتهى
 بایضاح والحاصل ان هذه الحروف موضوعة لهذه المعاني
 بواسطة استحضار امر كلّى يعيها جميعها فيكون ذلك العام
 آلة لاستحضار جميع تلك الجزئيات ثم يوضع الحرف لكل
 واحد منها من حيث ان ذلك الجزئى نسبة ملحوظة باتبع
 وارتباط امر باخر فعانى الحروف روابط وانما يحتاج لآلة
 استحضار الأمر العام بناء على ان الواضع غير الله تعالى والا
 فهو يعلم الأشياء تفصيلا غنى عن الآلات فهى جزئيات
 وضعا واستعمالا والسيد ذهب السيد والعضد قالا لأن
 الحروف لاتستعمل الا فى الجزئيات والاستعمال بلاقرينة دليل

الوضع قال عبد الحكيم في حواشي المطول وذهب الأوائل الى انها موضوعة للمعاني الكلية الغير المحوطة بذاتها فاذنك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلق لها بدليل نها لم تستعمل بدونه فعنى من مثلا هو مطلق ابتداء لكن من حيث انه آلة تعرف حال متعلقه لا من حيث ذاته حتى تكون اسما واذا لا تستعمل بدون المتعلق وهذا ما اختاره السعد في تضانيفه فهي كليات وضعا جزئيات استعمالا وقواهم يلزم عليه ان تكون مجازات لاحقائق لها لعدم استعمالها في المعاني الأصلية مع انهم اختلفوا في المجاز هل يلزمه استعمال الحقيقة قبله ام لا وان كان الراجح عدم اللزوم اكتفاء بالوضع مدفوع بانها انما تكون مجازا لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصها اي من حيث انها افراد المعاني الكلية فلا وعلى تسليم انه لا دليل على ذلك نقول لا دليل على وضعه للجزئى ايضا مع احتياجه للوضع العام الذى لا دليل عليه واستعماله في الجزئى لا ينهض دليلا افاده العلاصة الصبان وغيره وانما اوردت هذا الكلام مع طوله لتفاسته فعلم من هذا ان الحروف لها معان وهو التحقيق واما القول بأنها لامعاني اي وانما يستفاد المعنى من الكلام بتمامه فلا يلتفت اليه قوله (هل هو معرب ام مبنى ان قلم بالأول فلم التزموا حذف تنوينه وان قلم بالثانى فلم اثبتوا بدله وهو النون فى التثنية والجمع) جوابه ان الراجح انه مبنى وان اثبات بدله وهو النون

في التثنية والجمع لكون علة البناء واردة عليهما والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها فبينا مع وجود النون لاثمها سابقة على علة البناء بخلاف التنوين فإنه لم يكن موجودا قبل لأنه موقوف قبل العامل وهذا بخلاف ما إذا لم تكن علة البناء واردة كالذين على القول بأعرابه فان النون عارضتها حيث لم تكن واردة على النا لوسلنا ان اثبات النون مانع من البناء لأعرب نحو يازيدان ولا قائل به والقائل بأنه معرب يعلل حذف تنوينه بالخفة وهذا القول ضعيف لأنه يرد عليه انه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع من الصرف او اضافة او وصف العلم بابن او ملاقات ساكن او وقف او بناء وليس هذا واحدا منها تأمل قوله (وما التحقيق في سبب بنائه) جوابه انه قيل لتضمنه معنى الحرف واعترض بأن المتضمن لذلك انما هو لانفسها ورد بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير ان ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن انما عهد في الأسماء فالضواب ان المتضمن معنى من انما هو النكرة فبني لذلك لكن فيه انه يوهم ان تضمن معنى من محض بالني وليس كذلك وحينئذ فاعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة شبه الحرف وحل عليه الشبيه به وفي هذا القول نظر فن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه ان يكون باصل الوضع وايضا فان هذا التضمن اشبه

بالتضمن الذي لا يقتضى البناء كتضمن الحال معنى فى واتمير
 معنى من بدليل ورود التصريح بها فى قوله
 فقام يندود الناس عنها بسيفه • وقال الا لامن سبيل الى هند
 ولهذا علل س وغيره البناء بتركيب الأسم مع لتركيب خمسة
 عشر وان كان هذا لا يصلح علة لأصل البناء ايضا بل للفتح
 فقط فقتضاه اى التركيب الخفيف ويجاب عن الأول بأن اشتراط
 كون التضمن بأصل الوضع انما هو بالبناء الأصيل لا العارض وذلك
 لأن البناء على ثلاثة انواع اصله وهو الذى حصر ابن مالك
 سيبه فى شبه الحرف وعارض واجب ومن اسبابه التضمن
 العارض والتركيب وتوارد اسباب موانع الصرف وعارض
 جاز ومن اسبابه اضافة المبهم الى المنى مثل انه لحق مثل ما انكم
 تنطقون واطافة الظرف الى الجملة المصدرية بماض كقوله
 على حين عابت المشيب على اصما • وقلت الماصح والشيب وازع
 واما التصريح بمن فى قول الشاعر المار فهو ضرورة
 فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى واتمير معنى
 من لأن فى فى الأول ومن فى الثانى متدر ان فى نظم الكلام
 ولحوظان منه بخلاف اسم لافان من فيه ليست مقدرة
 ولا ملحوظة وانما خلقت لافى افاة المعنى وقطع النظر عنها ومن
 هذا يعلم جواب قوله الا تى ولم لم بين نحو اتمير الخ فعل
 ان التحقيق فى سبب بنائه تضمن معنى من وان التركيب علة
 للفتح لاقتضاه الخفيف لان التركيب ثقیل فاقتضى الخفيف

بالفتح قوله (ان كان التركيب فلم ركوبه) جوابه ان
 تركيبه لافادة استغراق النفي وتقدم ان التحقيق ان سبب بناءه
 تضمن معنى من قوله (ولم لم بين نحو بعابك) جوابه
 ان هذا لا يرد الا لو جعلنا التركيب علة لاصل البناء مع انه علة
 للبناء على خصوص الفتح كما تقدم فاو جعل علة لاصل البناء
 لورد علينا نحو ما ذكر قوله (ولم لم بين نحو اتمير)
 تقدم الجواب عنه وهو ان من في اتمير مقدرة والمحوظة
 في الكلام لانه متضمن لهما مع قطع النظر عنها كما هو معنى
 التضمن الذي يقتضى البناء قوله (وما حقيقة التضمن) جوابه
 هو ان يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه ان يؤدي بالحرف
 زيادة على معناه الاصلى المستقل بمعنى انه خلف الحرف في افادة ذلك
 المعنى مع قطع النظر عن الحرف لا كتضمن الظرف معنى في
 مثلا فان هذا لا يقتضى البناء كما تقدم ما يفيد ذلك وحق هذا
 السؤال ان يذكر بعد قوله ولم لم بين نحو بعلبك بأن يقول وان
 كان التضمن فما حقيقةه وبعد ذلك يقول ولم لم بين نحو اتمير
 لانه مرتب عليه قوله (ولم خصوصا بناءه في حالة الافراد
 والتكبير والتقدم) جوابه انهم انما خصوصا حالة الافراد
 لأن الاضافة في المضاف عارضت تضمن شبه الحرف وحل
 الشبه به عليه فلم يمكن الا في حالة الافراد خصوصا حالة التكبير
 لانه على تقدير من الاستغراقية وهي مختصة بالتكرات خصوصا
 حالة التقدم لانه لو تأخر لفصل بينه وبين الافاصل وهو الخبر

وان كان ليس اجيبيا الا انهم اشترطوا الترتيب بين معموليها لانها انما علمت بالجل على غيرها فلا يتصرف في معموليها بآلة تدمم والتأخر وهي في نفسها عامل ضعيف فالوفصل اضعفت بالفصل فينضم ضعف الى ضعف فلذلك خصوا البناء في حالة الافراد والتكثير واتتدم قوله (وهل اذا تكررت يبقى موجب البناء ام لا فان قلت بالاول فلم اجازوا الاهمال وان قلت بالثاني فلم اجازوا البناء) جوابه ان اتم كزار مع المعرفة او الفصل لا يبقى فيه موجب البناء بل يجب الرفع اتم في المعرفة فلما مر من اختصاص عملها بآلة تكررات واما في الفصل فلضعفها به عن العمل واما التكرار في التكررة مع عدم الفصل فاصل فيه بقاء البناء كما قاله ابن هشام اوجود موجبة ويجوز ان تهمل في هذه الحالة او تعمل عمل ليس اذا قصد عدم استغراق النفي فلا يبقى حينئذ موجب البناء متى كان المقصد الى استغراق النفي بتضمن الاسم معنى من الاستغراقية وجب في هذه الحالة البناء سواء كان في الاسم الاول وتعمل لاثانية زائدة تأكيدي النفي او عاملة عمل ليس او في الثاني وتعمل لا الاولى عاملة عمل ليس او تهمل او فيهما ولم يكن في واحد منهما فالبناء دائر مع وجهه وجودا وعدما فلا يرد قوله فان قلت بالاول فلم اجازوا الاهمال لانه متى بقى موجب البناء لا يجوز الاهمال وكذا قوله فان قلت بالثاني فلم اجازوا البناء لانه اذا لم يبقى موجب البناء كما اذا دخلت على معرفة او حصل فصل اول ولاول لكن اهملت بسبب عدم

القصد الى استغراق النفي او عملت عمل ليس لم يكن هناك بناء
 اصلا فلا يرد هذا ايضا تأمل قوله (ولم اوجوا
 التكرار حالة الاهمال) جوابه ان وجوب التكرار
 في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من نفي
 الاحاطة لما فيه من افادة التعدد وان وجوبه في النكرة ليكون
 مطابقا لما هو جواب له من قول السائل في الدار رجل ام
 امرأة كذا في شرح ابن الحاجب قوله (وحيث اوجبه
 في الجواب عما اهمل ولم يكرر نحو بلا شك) جوابه ان
 شرط تكرارها عند الاهمال ان لا يدخل عليها حرف الجر
 واذا دخل عليها تكون معترضة بين الجار والمجرور او اسما
 بمعنى غير ظهر اعراب محله على ما بعده وهو مبني اكونه على
 صورة الحرف وما بعده مجرور بكسرة مقدره منع من ظهورها
 حركة العارية كما قالوا هذا في ال الموصولة وبقولنا ظهر
 اعراب محله اندفع توقف بعضهم في قول العربي في ال
 الموصولة انه ظهر اعرابها على ما بعدها قوله (وهل
 المقصود به المعنى المصدرى او التحصل بالمصدر وما التحقيق
 في الفرق بينهما) ينبغي اولا معرفتهما حتى يعرف الفرق
 بينهما قال السيرامي في حواشي التلخيص المصدر يطلق تارة
 ويراد به المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث واخرى
 ويراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما حصل بالايقاع من
 هيئة او صفة مثلا اذا قام زيد وسخن نفسه حصل له هيئة في

الاول وهى التيام وصفة فى الثانى وهى الحرارة فالقيام
 والتسخين يطاق كل منهما نارة ويراد به ايقاع الهيئة او الصفة
 فى ذاته واخرى ويراد به نفس الهيئة او الصفة لكن هذه
 القاعدة جارية فى كل مصدر يحصل به للفاعل بفعله معنى
 ثابت قائم به فاليس بفعله كاطول والقصر او بفعله لئكن لم
 يحصل به معنى ثابت كالاعدام او ثابت لئكنه قائم بالغير كالتحريك
 وتسخين الغير لا تجرى فيه تلك القاعدة المذكورة بل المصدر
 فى هذه الصور يراد به المعنى المصدرى فقط وعبارة العلامة
 الامير فى رسالته شرح البسمة اعلم ان بسمة فى الاصل مصدر
 كدجرحه والمصدر يستعمل بمعنيين الاول المعنى المصدرى وهو
 تأثير الفاعل اعنى تعلق قدرته بالمفعول فهو امر اعتبارى نسبي
 وهو بهذا المعنى لا ينسب الالفاعل الثانى الحاصل بالمصدر وهو اثر
 التأثير اعنى الفعل الذى تقارنه القدرة كالحركات ويقال له بهذا
 المعنى حدث لحدوثه عن فاعل ومفعول معلق لانه مفعول
 للفاعل وقد يعبر عنه بالفعل ويسلط عليه الفعل بالمعنى الاول
 ويقال فعل الفعل اى اثر الأثر وهو بهذا المعنى ينسب للفاعل
 من حيث وقوعه منه وللمفعول من حيث وقوعه عليه ثم قد
 توجد امور اخر غير هذين المعنيين كالكون ضاربا او مضروبا
 وكالاتفاظ السموعة فى فعل القول وكلها خارجة عن المعنى
 المصدرى والحاصل به ويستعمل فيها المصدر مجازا كاستعماله
 فى الفاعل كعدل بمعنى عادل واما المعنى المصدرى والحاصل به

قوله بسمة اى
 هذا اللفظ اه

فذهب بعض فضلاء الروم الى ان صيغ المصدر حقيقة فيهما
 زائماً انه مذهب السيد وتدل عن حسن جلبى على المطرل
 انه حقيقة في المعنى المصدرى مجاز في الحاصل به والذي افهمه
 انما عكس هذا وهو انه حقيقة في الحاصل في المصدر مجاز في
 المعنى المصدرى مرسل علاقة اللزوم بين الاثر والتأثير وذلك
 ان العرب كانت تستعمل المصادر مريدة بها الحركات والسكنات
 التي يفعلها الفاعل واما تعلق التدرية فلا يعرف انه معنى المصدر
 الا من دقق النظر في العلوم وما كان متبادرا في استعمال
 العرب بدون قرينة يحكم عليه بالحقيقة وليس هذا مما يقال العوام
 كالهوام لا عبوة بهم الخ عبارته وهذا خلاف ما مر عن السيرامى
 من ان الحاصل بالمصدر الهيئة او الصفة الناشئة عن ذلك قال
 العلامة الامير وشافهني به غير واحد بل ربما يوصى اليه كلام
 حسن جلبى على المطرل عند الكلام على اتميد فتخلص انه
 لا خلاف في ان المعنى المصدرى هو اليجاد والتأثير وان
 الحاصل به قيل هو نفس الهيئة او الصفة كما يفيد كلام
 السيرامى وقيل هو نفس الحركات كما افاه الامير اذا علمت ذلك
 تعلم انه من قبيل المعنى المصدرى لانه ليس بفعلهم واكتسابهم
 فهو كاطول والقصر فعمل الجواب عن قوله وهل المقصود
 الخ وعن قوله فما التحقيق في افرق بينهما قوله (ولم
 حركت هذه اللام ولم اختلفت حركتها في الظاهر والضمير
 وما وجه اختصاص كل بكل) جوابه ان تحريكها ليس

النطق عند الابتداء بها واما اختلافهما في الظاهر والمضمر
 بالكسر في الاول والقح في الثاني فلأن المضمر مبنى والقح
 اولى بالمبنى لخفته وثقل المني فيحصل التعادل بذلك وكسرت
 في الظاهر لتوافق حركتهما حركة معمولها لأن توافق
 الحركتين اولى من تخالفهما كما في شرح ابن الحاجب وهذا
 هو وجه اختصاص كل بكل تأمل قوله (وما التحقيق
 في سبب بناء الضمائر) جوابه ان السبب هو شبه الحرف
 وذلك ان اصل وضع الحرف ان يكون على حرف او حرفي هجاء، فإزاد
 على ذلك فهو خلاف الاصل واصل وضع الاسم ان يكون على ثلاثة
 فأكثر فانقص فهو خلاف الاصل فحينئذ يشابه الحرف
 في وضعه ويستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي
 اشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف او اربعة ككعل او خمسة
 كما لكن لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المني أيضا
 واعدم احتياجه اليه بخلاف الضارع اعرب لشبه الاسم
 لاحتياجه الى تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب فلم يشابهه
 فيما هو خاص به وهو الوضع والاحتياج الى الاعراب بخلاف
 الاسم فانه شابه الحرف فيما هو خاص به وهو الوضع فلذلك بني
 وايضا الحرف اضعف اقسام الكلمة اذ ليس مقصودا لذاته بل
 لربط معاني الافعال بالاسماء ولا يستعمل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه
 على اكتساب حكم الاسم وهو الاعراب واما الاسم فكان وضعه
 على الكمال فلما تشبهه بالادون انحط عن رتبته والتحق به في حكمه

وإنما اكتفى في بناء الاسم ^{بشيء} واحدا دون منعه الصرف لثمة
 تباعد ما بينه وبين الحرف فيتوى انحطاطه عن حكم الاسم
 باشبه الواحد واما شبهه فالفعل فأن الفعل وان كان نوعا اخر
 لكنه اقرب الى الاسم من الحرف لاتفاقهما في استتلال معناهما
 فالشبه الواحد بانفعل لا يخرجنا عن حكم الاسمية من الصرف
 بل لابد من المشابهة في شيئين ثم ان التشبه الوضعي في اكثر
 المضمرات وحل الباقي عليه كافي التسهيل وذكر فيه ايضا ان
 بناء المضمرات للشبه الجودي اى عدم التصرف في لفظها بوجه
 من الوجوه كالخرف والاول هو التحقيق لانه شبه ظاهر
 بخلاف الثاني قوله (وهل في هذا الجار والمجرور ضمير
 اولا) جوابه انه على القول بأن الخبر مجموع الجار والمجرور
 لاضير فيه وكذا على القول بانها المحذوف كما هو الصحيح واما
 على القول بأن الخبر المجرور فقط ففيه ضمير مستقر فيه ويسمى
 حينئذ ظرفا مستقرا لاستمرار معنى عامله فيه اى فهمه منه
 وعلى كل لابد من اعتبار المحذوف عند الجميع الا ان القائل بأن
 الخبر هو المحذوف نظر الى ان العامل اولى بالاعتبار وان كان
 معموله قيذا لابد منه والقائل بأنه المنفوخ به نظر الى الظاهر
 المنفوخ به وهو معمول لعامل لابد من ملاحظته والقائل بأنه
 المجموع نظر الى توقف الفائدة وهذا كله في العامل العام
 اما العامل الخاص فالتعلق هو الخبر اتفاقا قوله (وهل عليه
 دليل اولا) جوابه انه عليه دليل في نظير ما نحن فيه وهو

عمله الرفع في نحو افي الله شلن على احد الاعرابين فعمله
 في اظاهر دليل على انه اذا لم يكن هناك اسم ظاهر يكون
 عالاً في ضمير مستقر فيه قوله (وهل تقدير المحذوف هنا
 وصفا او فعلا) جوابه ان تقديره وصفا اولى لان الاصل
 في الخبر الافراد على ان ابن مالك قل في شرح الكافية يتعين
 تقديره اسما بعد اما واذا انجائية نحو اما في الدار فزيد اذا لهم
 مكر وحل الباقي عليهما لكن رد ذلك ابن هشام بإمكان تقدير
 الفعل مؤخرا قوله (واذا قدر من مادة الكون فهل
 هو من الناقصة والتامة وان قاتم بتعيين احدهما فوجه منع
 الآخر) جوابه انه يقدر من التامة لا من الناقصة والا كان
 الظرف في موضع الخبر فيقدر كأن آخر ويتسلسل كما افاده
 السعد فبهذا وجه تعين احدهما ومنع الآخر تأمل قوله
 (وما تحتميق معنى الناقصة واتامة) جوابه ان التامة هي
 المكنتية بالرفوع والناقصة هي المقترة الى المنصوب ايضا
 قسمتها ناقصة لتقصانها عن بقية الافعال بالاعتبار الى شيئين
 وقيل لتقصانها عنها بتجزدها من الحدث قال الرضى اى من
 الحدث المقيد لأن الدال عليه هو خبرها اما هي فتسدل على
 حدث مطلق يقيد خبرها حتى ليس وحدثها الانتفاء فاذا قلت
 كان زيد قائما او ليس زيد قائما فكأنك قلت في الاوّل حصل
 شىء لزيد حصل القيام وفي الثانى انتفى شىء عن زيد انتفى القيام
 فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف

وقبل لا تدل على الحدث أصلاً بل هي لنسبة الحدث الذي دل عليه خبرها إلى مرفوعها كما في حواشي الأشموني قوله (وما محل هذا الجار والمجرور الرفع أم النصب) جوابه أنه الرفع من حيث المجموع وحاصل ما في المقام أن يقال إن الظرف إن كان مستتراً فالمحل للمجموع كما علمت وإن كان لغواً فالمحل للمجرور فقط وهو نصب وقد يكون رفعاً كما يزيد مجهولاً فزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جراً وكذا في المستقر من حيث تعلته بعامله فإن المحل للمجرور إلا أنه نصب أبداً وأما من حيث قيادته تمام عامله فالمحل للمجموع رفعاً في الخبر ونصباً في الحال وجرافاً انصفة المجرورة ولا محل له في الصلة كعامله كما في حواشي ابن عقيل قوله (وما العامل فيه على كل حال) جوابه علم مما مر وهو أنه المحذوف الذي ترجح تقديره وصفاعلي كونه متعلقاً بعامله وعلى كونه قائماً مقام عامله فالعامل فيه هو العامل في عامله قوله (وهل لصحة تعلته بالعلم هنا وجه) جوابه أنه لا وجه له إذ لو تعلق به لكان من الشبيه بالمتضاف فكان يجب النصب كقولك لاخيراً من زيد عندنا كما هو معلوم قوله (وما الأحسن في متعلق هذا الجار والمجرور تقديره عاماً أو خاصاً) جوابه أنه عام لأنه لو كان خاصاً لوجب ذكره كما هو ضابط الخاص إلا أن يدل عليه دليل ولا دليل هنا فتعين أنه عام قوله (الأهل الأوجه جعلها للاستثناء إن بمعنى غير) جوابه أن الأوجه جعلها للاستثناء لأن

جعلها بمعنى غير نوع من التصرف وهو قليل في الحرف
وإذا قالوا لا تقع الاموقع غير الا بشرط كون موصوفها جمعا
نكرة او شبهها فالأول كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسد تأفلاذ فيها بمعنى غير صفة لآلهة لكونه جمعا نكرة والثاني كقوله
لو كان غيرى سلمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر
فالأصفة لغري لكونه شبه جمع نكرة واما غير فأنها تقع في
جميع مواقع الا * ثم على جملها الاستثناء يكون المستثنى منه الضمير
في خبر لا المتدر فان قيل الضمير جزئى لا يقبل الاشتراك حتى
يشمل المستثنى فيخرج منه كما عليه اكثر اهل العربية لانه معرفة
موضوع لمعنى جزئى قلت اجاب عصام الدين بأن التحقيق
ان ضمير الغائب جزئى وضعا لكنه يكثر استعماله في الكليات
مجازا اذا رجع الى كلى وحقق بعضهم ان وضع الضمير وضع
العلم الجنسى فعلى هذا يصح الاستثناء منه وعلى جماعها بمعنى
غير تكون صفة لاسم لا باعتبار محله وهو الصب ثم انها
باقية على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه اسعد
في حاشية الكشاف الاجاع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب
ذائب الى انها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر اعرابها الا فيما
بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو
قولك زيد لاقائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على
ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخلى وينبى على
ذلك ان الوصف بمجموع الا وما بعدها على حرفيتها وبها

وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما عاقت به
 المغيرة قوله (وما يلزم فيما بعدها على كل) جوابه
 انه على جعلها للاستثناء فما بعدها ما منصوب محلا على الاستثناء
 او مرفوع محلا على البدلية من الضير المتمتر في الخبر المقدر
 وعلى جعلها بمعنى غير فما بعدها في محل نصب انتقالا اليه منها
 اوهى وما بعدها في محل نصب صفة لما قبلها كما تقدم قوله
 (وما الفرق بين الوجهين في المعنى) ان كان المراد
 الفرق في الذي بعدها على جعلها للاستثناء او بمعنى غير فهو
 لافرق فيه لانه مخرج من حكم ما قبلها على كل حال وان كان
 المراد الفرق في الانفسها فهي حرف اتفاقا على جعلها
 للاستثناء وحرف او اسم على جعلها بمعنى غير كما تقدم ثم اعلم
 انه اذا كانت الابعنى غير فقط شرط بعضهم في الوصف
 بها صحة الاستثناء فيجوز ان يقول عندي درهم الادانق لانه
 يجوز الادانقا بناء على جواز استثناء الجزء من الكل ويمتنع
 الاجيد لانه يمتنع الاجيدا لأن درهم نكرة في سياق الاثبات
 فتحوله للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكتفى شموله للمستثنى
 شمولاً باديا فلا يقال عندي رجل الازيدا وان اجاز بعضهم
 الاستثناء من انكرة المثبتة اذا حصلت الفائدة وهي حفظ
 الكلام من التكذيب وهذا الشرط مخالف لقولهم في قوله
 تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا لانه لا يجوز في الالهة
 ان تكون للاستثناء وما بعدها بدل لا من جهة المعنى ولا من

جهة اللفظ اما الاول فلأنه بصير التدرج حيثذ لو كان فيهما
 آلهة اخرج منهم الذات العلية لعدتا وهو يقتضى بمفهومه
 عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب
 الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان الاله من الصفة
 المؤكدة الصالحة للاسقاط اذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة
 غير الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة انه
 ان طابق ما بعد الامور فيها فالوصف مخصوص نحو لو
 كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بافراد او غيره فالوصف
 مؤكد كالأية المذكورة وهذا يؤخذ من قول النجاشي اذا قيل
 له عندي عشرة الدرهما فقد اقره بتسعة وان قل الدرهم
 فقد اقره بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل
 عشرة مغايرة لدرهم واما الثاني فلان آلهة جمع منكر في
 الاثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء كذا في المعنى
 ويؤخذ من هذا الكلام ان كون موصوفها جمعا اعلى وهو
 كذلك كما صرح به الجاهلي على ابن الحاجب قال الشمني قال
 الرضى مذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء
 قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيدا ان تقول الا زيد
 بدلا او صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله .
 وكل اخ مفارقة اخوه * لغرابيك الا الفرقدان
 فان الا فيه صفة كل ظهر اعراها على ما بعدها وجوز فيه
 بعضهم ان لا تكون الا صفة بل للاستثناء واتى بالفرقدان بالالف

جريا على لغة من يلزم المتنى الألف وفيه تخلص مما يلزم على
 وصفية الا من المخافة للكثير من وجهين وصف المصاف
 والمشهور وصف المضاق اليه اذ هو المتصود وكل لأفائة
 الشمول فقط والفصل بين الموصوف وانصنة بالخبر وهو قليل
 كذا في الصبان قوله (ماما تختمل من اوجه الاعراب
 والمعاني) جوابه انها تختمل باعتبار محلها اوجه الاعراب
 الثلاثة النصب على الاستثناء والرفع على البدلية والجر بأضافة
 الايها بناء على انها بمعنى غير واما المعاني فيحتمل انها اسم
 موصول او نكرة موصوفة او حرف مصدرى قوله
 (وهل اارجح النصب على الأستثناء ام الرفع على البدلية)
 جوابه ان اارجح النصب على الاستثناء من الضمير في خبر لا
 المتدر ولا يقال ان الاتباع على البدلية ارجح حيث الكلام
 غير موجب لأننا نقول انما يترجح الاتباع اذا حصلت مشاكلة
 بين المستثنى والمستثنى منه في ظهور الأعراب واما اذا لم تحصل
 كما هنا وكما في قولك لارجل فيها الازيدا كان النصب على الاستثناء
 احسن من الاتباع لأن المبدل منه الضمير المستتر في الخبر
 او اسم لابعبار المحل لم يظهر فيه اعراب فلا تحصل في الاتباع
 مشاكلة كذا في الصبان قوله (ان قلم بالاول فا
 التحقيق في ناصب المستثنى) جوابه ان التحقيق الانفسها
 وهو ظاهر قول ابن مالك * ما استثنى الامع تمام ينصب * مع
 قوله وانغ الا فان ظاهره الغها عن النصب وانما عملت انيابتها

قبلا

[٣١] -

عن استثنى كما ان حرف النداء عن ادعو وعند سبويه
ان نصبه بما قبل الامن فعل وشبهه ويرده قولك اقوم اخوتك
الازيدا فانه لم يتدعها فعل ولا شبهه في هذا المثال قوله
(وهل اتحقق ان المستثنى منه منى ام مسكوت عنه)
جوابه انه منى بمتضى لانافية للجنس واما كونه مسكوتا
عنه فم يقل به احد فيما علم وانما هذا الخلاف اى الكون
منفيا او مسكوتا عنه في المستثنى من حيث الحكم او المحكوم به
وحاصل ما في هذا الاتمام انهم اتفقوا على ان الالاخراج وان
المستثنى مخرج وان كل شئ خرج من نقيض دخل في النقيض
الآخر فهذه ثلاثة امور متفق عليها وبقي رابع مختلف فيه
وهو انا اذا قلنا قام القوم الازيدا مثلا فهناك امران الفعل
كالقيام والحكم به واختلفا وهل المستثنى مخرج من القيام او من
الحكم به فتال الجمهور من للقيام فيدخل في نقيضه وهو عدم
القيام فذا قالوا انه مسكوت عنه من حيث الحكم فهو ما قام احد
الازيد وقام القوم الازيدا يدل الاول على اثبات القيام لزيد والثاني
على نفيه عنه فيكون الاستثناء من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا وبه
قال اشافعيه وقال غير الجمهور هو مخرج من الحكم فيدخل
في نقيضه وهو عدم الحكم فيكون غير محكوم عليه فامكن
ان يكون قائما وان لا يكون اى فلم يحكم عليه بشئ فذا قال انه
مسكوت عنه من حيث المحكوم به وهو القيام وعدمه في
المثل وعليه لا يكون الاستثناء من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا

فيه

ل

م

قوله وقال الحنفية وبه قال الحنفية فالعنى على قول الجمهورا تصف القوم
 اى بعضهم بانقيام الازيدا فلم يتصف به وعلى القول الآخر حكمت على
 القوم بالقيام الازيدا فلم احكم عليه بشئ وجعل صاحب هذا
 القول الاثبات في كلمة التوحيد عرف الشرع وفي المفرغ نحو مقام
 الازيد بالعرف العام فأذا قال له على عشرة الاثلاثة فانتفاء
 ثبوت الثلاثة عندا بدلالة اللفظ وعند الحنيفة بحكم البراة
 الأصلية لا بحسب دلالة اللفظ على عدم الثبوت واذا قال ليس
 له على الا تسعة فثبوت التسعة عندا بدلالة اللفظ وعندهم لا يثبت
 شئ بحسب دلالة اللفظ وانما يثبت بحسب العرف وطريق
 الاشارة فعندهم لا اله الا الله لا تدل على نفي الالهية عن غير
 الله واثباتها لله تعالى بحسب الوضع بل بعرف الشرع وعندنا
 تدل بحسب الوضع على نفي الالهية عن غير الله تعالى وثبوتها
 لله بطريق المنطوق فيهما على الراجح فمضى لا اله الا الله لا احد
 موصوف بالالهية الله منصف بها ولا يلزم ان يكون اللفظ
 له مفهوم اى لانه اعلمى لا كلنى كما صرح به ابو اسحاق
 الشيرازى والبرماوى شيخ الجلال المحلى قال بدليل انه لو قال
 ماله على الادينار كان ذلك اقرارا بالدينار ولو كان بالمفهوم
 لم يواخذ به لعدم اعتبار المفهوم في الاقارير خلافا لـ قول
 ابن السبكي وشارحه الجلال المحلى دلالتها على نفي الالهية
 عن غير الله تعالى منطوق وعلى ثبوتها لله تعالى مفهوم مخالفة
 قال الكمال بن ابى شريف وهذا لا يرضاه عاقل وان اقره شيخ

الاسلام وقال لا بعد فيه معللاً بأن القصد اولا وبالذات رد
 ما خالفنا فيه المشركون لا اثبات ما وافقونا عليه فكان المناسب
 للأول المنطوق وللثاني المفهوم واجاب عن الاشكال بمسئلة
 الاقرار بأن محل عدم اعتبار المفهوم فيما اذا كان بغير الحصر
 كما يفهمه كلامهم امانه فيعتبر وعليه فثبوت الدينار في المثال بطريق
 مفهوم المخالفة ونفي الغير بطريق المنطوق قال السعد معترضا
 على القول بأن المستثنى مخرج من الحكم انكار دلالة ما قام الازيد
 على ثبوت اقيام لزيد يكاد يلحق بانكار الضروريات واجاع آية
 العربية على ان الاستثناء من النفي اثبات لا يحتمل اتساويل قهو
 لا آله الا الله يدل بمنطوقه على نفي الألوهية عن غير الله تعالى
 ويدل بمفهومه على ثبوت الألوهية لله تعالى وقال ابن دقيق
 العيد الشارع خاطب من لا يعرف الشرع بلا آله الا الله وامرهم
 بها لاثبات مقصود التوحيد وحصل الفهم لذلك منهم من غير
 احتياج لامر زائد ولو لا ان الاثبات فيهما معروف بغير الشرع
 ما حسن ذلك ولو كان وضع اللفظ لا يقتضى ذلك لكان اهم
 المهمات ان يعلننا الشرع ما تقتضيه بالوضع من غير احتياج
 لوضع آخر فان ذلك المقصود الاعظم في الاسلام وقال الكمال
 ابن الهمام الاوجه قول طائفة من الحنفية بقول الجمهور ان
 الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قال صاحب الهداية
 لو قال ما انت الاخر يعتقد اى لأن المعنى ما انت متصف بصفة
 الا بالحرية لأن الاستثناء من النفي اثبات على وجه التأكيد

كافي كتي الشهادة وان دلالة الاستثناء منطوق وانها تارة تكون عبارة بأن يقصد حكم الصدر ويقصد نقيضه لما بعد الاكافي كلمتي التوحيد والاستثناء المفرغ نحو وما جاء الازيد وتارة تكون اشارة بان يقصد الاول ولا يقصد الثاني نحو له عشرة الانثلاثة اذ يقصد السبعة اى واطلاق العشرة عليها مجاز والتقرينة قوله الانثلاثة والمنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق بأن لا يتوقف على واسطة ويسمى نصا اذا افاد معنى لا يحتمل غيره كزيد في نحو جاء زيد فانه مفيد للذات المشخصة من غير احتمال لغيرها ويسمى ظاهرا ان احتمال معنى مرجوحا كالاسد في قولك رأيت اليوم الاسد فانه مفيد للحيو ان المفترس محتمل للرجل الشجاع بداه وهو معنى مرجوح لأنه معنى مجازى والاول الحقيقي المتبادر الى الذهن اما المحتمل لعنى مساو للآخر فيسمى مجملا كالجون في قولك ثوب زيد الجون فانه محتمل لمعنيه اى الاسود والابيض على السواء ثم المنطوق ان توقف الصدق فيه او الصحة له عنلا او شرعا على اضمار اى تقدير فيمادل عليه فدلالة اللفظ الدال على المنطوق على معنى ذلك الضم المقصود تسمى دلالة اقتضا فالاول كما في حديث رفع عن امتي الخطأ والنسيان اى المواخذة هما لتوقف صدقه على ذلك والافهما واقعان والثاني كقوله تعالى واسأل القرية اى اهلها لتوقف صحته عقلا على ذلك اذ القرية وهى الابنية المجتمعة لا يصح سؤالها والرابع كافي

قولك لما لك عبد اعتق عبداً عنى ففعل فأن يصح عنك اى ملكه لى فاعتبه عنى لتوقف صحة العتق شرعاً على الملك واما الثالث وهو توقف الصدق شرعاً فلم ار من مثل له ولعله لعدم وجوده فأن لم يتوقف ما ذكر على تقدير ودل اللفظ على ما لم يقصد به سمي دلالة * اشارة * كدلالة قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نساءكم على صحة صوم من اصبح جنباً للزوم الصحة للمقصود به اى باللفظ من جواز جاعهن في الليل الصادق بأخر جزء منه * والمفهوم * ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق بأن كان مسكوتاً عنه فان وافق حكمه حكم المنطوق به سمي مفهوم موافقة وهى حجة باتفاق ويسمى فحوى الخطاب ان كان اولى من المنطوق كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظراً للمعنى قوله تعالى لا تقل لهما اف فهو اولى من تحريم اتساقيف المنطوق لاشدية الضرب من التساقيف في الأذى ويسمى لحن الخطاب اى معناه ان كان مساوياً للمنطوق كتحريم احراق مال اليتيم الدال عليه نظراً للمعنى آية ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً فهو مساو لتحريم الاكل بجماع الاتلاف في كل وان خاف حكمه حكم المنطوق سمي مفهوم مخالفة ويسمى مفهوم صفة وهى لفظ مفيد لآخر نحو فاجلدوهم ثمانين جلده اى لاكثر من ذلك وهو حجة لغة لاشرعاً الا اذا كان لقباً اصولياً فلا يكون حجة مطلقاً خلائاً لجماعة كالدفاق وهو الاسم الجامد او المشتق

ان غلبت عليه الاسمية كالغنى في حديث مطلق الغنى ظم فإنه مشتق من الغنى غلبت عليه الاسمية سواء كان علما نحو علي زيد حج اولقبا كزين العابدين في قولك علي زين العابدين صلاة او كنية كأبي بكر في قولك علي ابى بكر صوم او اسم جنس افرادى كالغنم في قولك في الغنم زكاة فهو مغاير للقب النحوى فلذا رد كون الالهنا بمعنى غير لأن غير ليس مشتقا فيكون لقبا ومفهوم للقب ليس بحجة او هو مؤول بصفة اى مغاير ومفهوم الصفة ليس بحجة شرعا لانه يصير المعنى غير الذى علمتنا اياه او مغاير انذى علمتنا اياه لانعلمه واما الذى علمتنا اياه فسكوت عنه مع ان القصد اثبات كذا في جمع الجوامع وشرحه وشرحه السحيمى على الهدى هدى مع زيادة ايضاح اذا علمت ما تقرر تعلم انه كان حق السؤال ان يقول وهل المستثنى مخرج من المحكوم به او من الحكم فيظهر حينئذ ترتب قوله ان كان الاول قيم يندفع الخ قوله (ان كان الاول فيه يندفع التناقض الحاصل من نفي الشيء واثباته) جوابه على ما حق السؤال ان يكون عليه كما علمت ان المستثنى خارج من اول الامر وان كان داخلا في مفهوم اللفظ لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من اول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك فاندفع التناقض فهو من العام الخصوص وهو ما عومده مرادتنا ولا لاحكامها واما العام الذى اريد به الخصوص

فهو ما ليس عمومه مراداً لآلئنا ولا ولا حكماً كقوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم وان المراد بالناس الأول نعيم بن مسعود الاشجعي وبالثاني ابوسفيان واصحابه قال العلامة اليوسى والمنفى في لآله الاله المعبود بحق في اعتقاد عابديه كالاصنام والشمس والقمر وذلك ان المعبود يبطل له وجود في نفسه في الخارج ووجود في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا اذ كونه معبودا يبطل امر حق لا يصح فيه والا كان كذبا وانما ينفي من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق فلم ينفي في لآله الاله الا المعبود بحق غير الله على التحقيق والمعنى لامعبود بحق وجود الاله لا يقال يلزم من تفسير آله بالمعبود بحق استثناء الشئ من نفسه باعتبار ان الله اسم للمعبود بحق ايضا لآنا نقول مفهوم آله كلى ومفهوم الله جزئى ويصح استثناء الجزئى من الكلى اى معنى الله انه علم للمعبود بحق الموجود الموجد للعالم وهو فرد خاص من مفهوم آله وقال بعضهم يصح ايضا ان يكون المنفى

مطلق المعبود والاسم المعظم علم للفرد الموجود منه والمعنى قوله لامعبود هو لامعبود معبود بحق الاله قوله (وان كان الثانى فما اسم لا ومعبود الجواب عن عدم افادة هذا التركيب نص التوحيد في الكلمة خبرها اه المشرفة) جوابه على ما علمت ان افادته نص التوحيد عليه بحسب عرف الشرع وطريق الاشارة على ان بعضهم قال ان لا واسمها وخبرها وما دخلت عليه في هذه الكلمة المشرفة

علم على وحدته تعالى فإن وحدته تعالى لها اسمان أحدهما بسيط وهو واحد والآخر مركب ونحو لا اله الا الله ودلالة المركب على الوحدة اقوى من دلالة البسيط لان البسيط ل عليها بالمفهوم والمركب بالمطابقة وهو اقوى مما دل بالمفهوم لأن معناه اي معنى وحدته تعالى ليس ثم له يجب له الغنى المطلق واقتدار ماسواه اليه اذ الواحد الحق وهذا المعنى يدل عليه المركب بالمطابقة ولا يدل لفظ الواحد عليه بها بل بالمفهوم لأن معنى الله الواحد المعبود بحق واحد في فهم منه وجوب الغنى المطلق واقتدار ماسواه اليه فالاستثناء على غير ظاهره كما قال الفقهاء انه ليس على ظاهره في الاقرار فاذا قال زيد على عشرة الاثلاثة لم يلزمه الا السبعة باتفاق ولو كان الاستثناء على ظاهره للزمه عشرة لاقراره بها ويكون قوله بعد الاثلاثة تعقبا بالرفع فيعدم منه ندما فيبطل حكم اقراره فالسبعة لها اسمان بسيط وهو سبعة ومركب وهو عشرة الاثلاثة كذا في ش السحيمي على الهد هدى قوله (وان قلم بانثاني اعني الرفع على البدايه فهل هو بدل بعض ام بدل كل فان كان الأول فلم ترك معه الضمير) جوابه ان الراجع انه بدل بعض وان الاما كانت دالة على ان ما بعدها بعض مما قبلها اغنت عن الضمير على ان صاحبة بدل البعض الى الضمير اولوى لا واجب كما قال ابن مالك في الكافية وكون ذي اشتمل او بعض صحب * بضمير اولى ولكن لا يجب

قوله وهو واحد
اي هذا اللفظ

قوله (وان كان الثاني فالجواب عن منع استثناء الشيء من نفسه) جوابه انه ليس مستثنى في اللفظ وانما هو مستثنى في المعنى وفي اللفظ بدل كل وهو عين المبدل منه لأن اخوك نفس زيد في قولك جاء زيد اخوك فهو كقولهم ما قام الا زيد فهو مستثنى من متدر في المعنى وفي اللفظ فاعل ثم ان كونه بدل كل انما يتأتى على انه بدل من اسم لا قبل دخول لاعليه فانه يعرب الآن بدلانه نظرا الى محله قبل دخول لاعليه وان كان قبل ذلك خبر اعنه لان تقديره في الاصل العلم ما علمتنا لكن يرد عليه ان البديل على نية تكرار العامل فيلزم ان يصح حلوله محل الاول وهنا لا يتأتى ذلك اذ لا تقول لا الله في الكلمة المشرفة مثلا ويحاج بان يحمل محله باعتبار المعنى اذ يمكنك ان تقول في الكلمة المشرفة لا يستحق العبودية آله الا الله فمحذف آله وتقول لا يستحق العبودية الا الله فبضميمة قولنا لا يستحق العبودية حل محله بعد حذفه لكن فيه تكلف قوله (وعلى كل فلم تجازت المخالفة بين البديل والمبدل منه ايجابا وسلبا) جوابه انه لا يخالف بينهما ايجابا وسلبا لان النسبة انما وقعت في البديل بعد النقص بالا ونقص النفي اثبات فالبديل هو المتصود بالنفي المنقوض في المبدل منه فهو بدل مثبت من مثبت في الحقيقة على ان تخالفهما في الايجاب والسلب لا يمنع البدلية لان سبيل البديل ان يجعل الاول كانه لم يذكر لانه في نية الطرح والثاني في موضعه يعني ان البديل هو المتصود بنسبة

مثل العامل بتقطع النظر عن الايجاب والسلب لانه لا تعلق لهما
بذلك على انه قد يتخالف الموصوف والصفة نغياً واثباتاً نحو
مررت برجل لا كريم ولا لبيب والمعطوف والمعطوف عليه
نحو قام زيد لا عمرو فلان مانع من كون البديل مثلها كذا في
الاشتموني وحواشيه منع زيادة قوله (ولم جاء معرفة
والبديل على نية تكرار العامل) جوابه انه بدل من الضمير
المستتر في الخبر المقدر كما تقدم وعليه لا اشكال لو انه بدل
باعتبار محل لامع اسمها او اسمها قبل دخول لاعليه بناء على انه
لا يشترط وجود طالب المحل لانه بدل من اسمها بعد دخول
لاعليه حتى يلزم عملها في معرفة حيث ان البديل على نية تكرار
العامل اما كونه بدلا من محل لامع اسمها حال اليه صاحب
المعنى في مثل لا احد فيها الازيد ووجهه باعما في موضع رفع
بالابتداء عندس ويصح احلال البديل محلها فيقال زيد فيها واما
كونه بدلا من اسمها قبل الدخول فقله في المعنى ايضا عن
الاكثرين واستشكاه بعدم صحة احلال البديل محل البديل منه
واجاب الشلوبين بان هذا الكلام على توهم ما فيها احد الازيد
وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الازيد والاقوال
الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة اق وجود يمكن على
انه بدل من محل لامع اسمها يذكر الخبر عند الاحلال وان كان
قبله لا يذكر فيقال الله موجود كما في المعنى وعلى انه بدل من
اسمها قبل دخولها يكون الاحلال لكون المعنى ما آله موجود

الإله وهذا يمكن فيه الإحلال بأن تحذف لفظه ويقال ما موجود
 الإله بعد ادخال لفظ لا بما وقيل رفع الاسم الشريف على
 الخبرية وضعفه في المعنى بانه يلزم عليه أن يكون عاملة في معرفة
 وهي لفظ الجلالة وهي لا تعمل في المعارف واجب إن الخبر
 لم يرفع بلا بل في على حالة قبل دخول لا عليه لاشتركها
 مع الاسم صيرها كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل وكان القياس
 أن لا تعمل حتى في الاسم لكن في عملها فيه ثقله وجعلت
 هي مع معيولها بمنزلة المسدأ قال ابن مالك والذي عندي
 أن س يرى أن لا المركبة لا تعمل في الاسم أيضا لأن جزء الشيء
 لا يعمل فيه واعترض بان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى ليس
 عين المستثنى منه والخبر عين المسدأ فيلزم عليه أن يكون عين
 المسدأ ولا يكون عينه واجب بانه مستثنى بالنسبة إلى الخبر
 المستكن في الخبر المقدر لصحة المعنى وخبر بالنسبة إلى اللفظ من
 غير اعتبار شيء مقدر وهو نظير قولهم ما قام الأزيد فهو
 مستثنى من مقدر بحسب المعنى وفاعل بحسب اللفظ واعترض
 أيضا بانه يلزم من جعله خبره أن يكون قد أخبر بخاص
 عن عام لأنا له عام والاسم الشريف خاص ولا يخبر بالخاص
 عن العام واجب بان الأخبار بخاص عن عام لا يمتنع الا في
 حالة انحصار الخاص للعام لافي حالة سلبه عنه والكلام إنما
 سبق للعموم التثنية وشموله ولذلك أتى بالاستسناد الذي هو معيار
 العموم وقال صاحب الكشاف في تأليف له مفرد غير الكشاف

لا له في موضع الخبر والالاء في موضع المتبدا واصله الله آله
 فالمرقة مبتدا والتكررة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل
 النسق على الخبر والايجاب على المتبدا ويلزم عليه ان الخبر
 يبنى مع لا وهو لا يبنى معها الا المتبدا واحوجه الى ذلك
 المحافظة على قاعدة التبتدا معرفة والخبر تكرة وقيل الاسم
 الشريف مرفوع بالآه على انه نائب فاعل سدم سد الخبر كما
 في قولك ما ضرب العمران لان آله بمعنى مألوه اى معبود وضعف
 بان آله ليس بوصف لفظا لانه ليس على اوزان الاوصاف
 وان كان وصفا معنى فلا يستحق عملا ولو كان عاملا فيما يليه وجب
 اعرابه وتنوينه لانه مبتدا ولا مفعلة كما في قولهم لانولك اى تفعل
 فنولك بفتح النون وسكون الواو من التنزيل وهو الاعطاء
 مصدر بمعنى اسم المفعول اى منولك فهو مبتدا وان تفعل
 نائب فاعل سدم سد الخبر اى ليس متناولك هذا الفعل اى لا يبنى
 لك ان تناوله وان اجيب بان بعض النحاة يميز حذف التنوين
 في مثل ذلك وفيه نظر لان الذى يميز حذف التنوين يميز
 اثباته ولم يجوز احد التنوين في لا له الا الله لكن يقال لم يسمع
 التنوين من جهة الشرع وان جاز قياسا وقيل ان خبر لا
 محذوف والالاء صفة للامع اسمها لان محلها رفع بالابتدا
 فتكون الابعنى غير ولا مانع منه من جهة النهو واما من جهة
 المعنى فيجيب بان نفي الوهيه غيره تعالى كالاصنام أكد دعوى
 المشركين الوهيتها واما الوهيته تعالى فلم يخالف فيها احد

ولم يرد عليه ان المعرفة وقعت صفة لنكرة لأن وقوعه مبتدا
عند س يدل على انه ليس بنكرة وقيل انه صفة لآله قبل دخول
لاعليه فتلخص من هذا كله ان لرفع الاسم الشريف ثمانية
اوجه احدها انه بدل من الضمير المستكن في الخبر ثانيها انه
بدل من محل لامع اسمها ثالثها انه بدل من اسمها قبل دخولها
رابعها انه خبر لا خامسها قول صاحب الكشاف ان لآله في موضع
الخبر والاله في موضع المبتدا سادسها انه مرفوع بآله على
انه نائب فاعل سابعها انه مع الاصفة للامع اسمها ثامنها انه
صفة لآله قبل دخول لا ولنصبه وجهان احدهما على الاستثناء
من الضمير في خبر لا المقدر ثانيهما على ان الابعنى غير صفة
لاسم لا باعتبار محلها لان محلها نصب كما تقدم وظهر اعرابها
فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وذلك ان لا تضمنت
معنى غير فانتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل
اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء بها فلا تكون
على هذا الوجه اداة استثناء لكن يلزم عليه ان لا يكون
الكلام نصافي ثبوت الوهية الله الذي هو المقصود الاله
اذ المعنى لآله غير الله ويبقى الكلام مسكوتا فيه عن الوهية
سبحانه والاجماع على ان التركيب الشريف يفيد التوحيد
ولهذا رد بعضهم هذا الوجه لما سمعت وانما اتيت بهذا الكلام
وان كان فيه خروج عن المقام تبركا بخدمة هذا اللفظ الشريف
وابراً الى الله من الحول والقوة قوله (ولم خص هذا

الابدال بالنفي) جوابه انه انما خص بالنفي لان المستثنى في الايجاب لو اعرب بدلا لتسلط عليه العامل الموجب فيتبعض اتصافه به وهو خلاف ما يقتضيه الا من اخرجه عن الاتصاف به وهذا المحذور غير موجود في النفي وسبب النصب في الايجاب الحاقه بالفضلات قال الرضي ان المنسوب اليه الفعل اوشبهه هو المهتني منه مع المهتني وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب وهو الفعل اوشبهه دون المستثنى لانه الجزء الاعظم والمستثنى صارا بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب انتهى وايضا لو ابدل في الايجاب للزم عليه النفي الا وهي لانفي في هذه الحالة ولانها اذا الغيت يكون البديل بحسب المسدل منه مع انه يجب للنصب اذا كان الكلام تاما موجبا بالاستقرار فاذا خص الابدال بالنفي قوله (ما التحقيق في مدلول الفعل وضعا والتزاما) جوابه ان مدلوله الوضعي الحدث والزمان والنسبة المعتبرة الى معين عند ملاحظة الفاعل المعين وهذا ما عليه المحققون كالسيد وهو التحقيق وقيل مدلوله الحدث والزمان واما النسبة فالبدال عليها جملة الكلام وليست داخلة في مدلوله ومدلوله التضمني هو الحدث والزمان او النسبة على احد القولين ومدلوله الاتزامي هو الفاعل والمكان ثم ان قولهم الفعل تمام معناه حدث وزمان ونسبة لا يظهر في فعل الامر لانه يزيد طلب ذلك الحدث ولا يقال المراد بالحدث بالنسبة لفعل الامر هو الطلب نفسه لان الحدث مدلول المادة والطلب انما يستفاد من هيئته

وأيضا مرادهم بالحدث المنسوب إلى الفاعل وليس هو المطلب بل المطلوب كالضرب ثم ظاهر هذا ان الامر يدل على النسبة فيقتضى ان اللانثا نسبة قلت فيه نسبة كلامية وهي مطلوبة الضرب من المخاطب على ان في الكلام بعضهم ما يدل على انه نسبة خارجية وهي المطلب القائم في نفس المتكلم لكن لا يقصد بالمطابقة فتبين ان اضرب يدل على الضرب وعلى نسبه للمخاطب وعلى طلبه ثم لا يضحى ان المطلب في الحال والحدث المطلوب انما يحصل في المستقبل بعد زمن التكلم فيصح ان يقال ان الامر الحال نظراً للاول وللأستقبال نظراً للثاني وتعيين احدهما يحتاج لوجه ولو قيل انه دال على الاستقبال والحال معاً صح بمعنى اضرب اطلب في الحال ضربك في المستقبل ومن قال انه يقتضى الحال في المطلوب فقد تسرع بجعل المستقبل الهجوري المتصل بالحال حالاً وبعد هذا يمكن ان لا يدل على زمن اصلاً انما يدل على طلب الفعل فالقول يفهم الزمن من خارج لانه لازم للفعل وذلك ان الزمن يستفاد من الهيئة ولا يظن ان عقلك يقول صفة الامر تدل على الزمن كما تدل صيغة الماضي على الزمن الماضي كذا في الامير على الشذ ورمع زيادة قوله (وبما امتاز عنه المضارع حتى استوجه الاعراب دونه) جوابه انه انما امتاز عنه بالاعراب لشبهه الاسم في ان كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لالتبس فالتوارد على الاسم الفاعلية والمفعولية والاضافة في مثل ما

احسن زيد فانه يحتمل جعل ما نافية وزيد فاعل او تعجبية
 وزيد مفعول او استفهامية وزيد مضاف اليه والذي يميز احد
 هذه المعاني هو الاعراب والمتوارد على الفعل النهى عن كلا
 الفعلين او عن اولهما فقط او عن مصاحبةهما في نحو لاتعن بالجفا
 وتمدح عمر او لاتاكل السمك وتشرب اللبن ولما كان الاسم لا يعنى عنه
 في افاة معانيه غيره كان الاعراب اصلا فيه بخلاف المضارع
 فانه يعنى عنه وضع اسم مكانه كان يقال في المثل المتقدم اذا
 اريد النهى عن كلا الفعلين لاتعن بالجفا ومدح عمرو بالجراوعن
 الاول فقط ولك مدح عمرو او عن المصاحبة مادح عمر ا فلهذا
 كان اعرابه فرعا بطريق الجمل على الاسم هذا ما اختاره في
 التسهيل في علة اعرابه ورد ما عدها لكنه عورض بان الماضي
 ايضا توارد عليه المعاني التركيبية نحو ما صام زيد واعتكف
 فانه يحتمل ما صام وما اعتكف بنى كليهما او ما صام وقد
 اعتكف اى معتكفا بنى المصاحبة او ما صام ولكن اعتكف
 بنى الاول وفعل الثانى فلو كانت علة الاعراب توارد المعاني
 لاعرب هذا ايضا واجب بانه نادر فلم يلائموا اليه ولك ان
 تقول هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الاعراب
 لا يمكن تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك
 المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو جلي
 وبالجملة فالعمدة في هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتس بعد
 الوقوع لا تحتمل هذا التدقيق كذا في حواشى الالفية بزيادة

قوله (ولم كانت تعديية هذا الفعل بالتضعيف دون
 الهمزة) جوابه ان صيغة فعل المضعف تفيد المبالغة
 وحضور الاثر وافبل ذا الهمزة للتأثير وهو ايجاد الاثر في
 الغير وهو اعم من ان يكون معه تكثير بتكرار او غيره كذا في
 خواشي سعد العزى وقد صرح السعد نفسه ان فعل المضعف
 للتكثير في الفعل نحو جرت وطوفت او في الفاعل نحو موتت
 الابل او في المفعول نحو غلقت الابواب ولا يخفى ان المقام
 يقتضى حيث اسند الفعل اليه تعالى ان يؤتى بصيغة تدل
 على المبالغة والتكثير نضا فهو من باب وغلقت الابواب
 بخلاف صيغة افعل فانها لاتقتضى الا ايجاد الاثر في الغير
 ولاتدل على المبالغة والتكثير نضا والمعنى لاعلم لنا الاما علمتنا
 من العلوم المناسب لعالمنا ولاقدرة بنا على ما هو خارج عن
 استعدادنا ولاشك ان علومهم المستعدين لها التي افاضها الله
 عليهم كثيرة فلعل هذا هو السر في تعديية الفعل بالتضعيف
 دون الهمزة والله سبحانه اعلم باسرار كلامه قوله (وما
 المفعول الذى سمي الفاعل بسببه فاعلا) جوابه انه المفعول
 المطلق اذ هو المفعول الحقيقى لفاعل الفعل لانه لم يوجد من
 الفاعل غيره بخلاف بقية المفاعيل فلما كان لاينفك عن كل
 فاعل سمي الفاعل بسببه فاعلا هذا ما خطرلى تأمل قوله
 (ولم كان لايعمل في المفعول به الا بعض الافعال دون بقية
 المفاعيل) جوابه انه لما كان بعض الافعال لايجاوز معناه

الفاعل وهو اللازم وبعضها يجاوزه الى المفعول به وهو
 المتعدي لان التعدي والازوم بحسب المعنى لم يعمل فيه الالفعل
 المتعدي الذي حدثه ليس لازما لمن قام به بخلاف بقية المفاعيل
 فانه لما كان مطلق الفعل يدل على الحدث وهذا الحدث قد
 يؤكد ويبين نوعه وعدده بالمفعول المطلق ولا بد له من زمان
 ومكان يقع فيهما وقد يقع من الغير مصاحبة لفاعله وقد يعمل
 بعلة عمل مطلقا فيها هذا ما ظهر لي تأمل والله تعالى الموفق
 قوله (ومادلالة الجملة المياضوية) جوابه ان المياضوية المثبتة
 تدل بحسب الوضع على افادة الجهد اى مطلق الثبوت بعد الانتهاء
 من غير استمرار فاذا قلت ضرب مثلا كفي في صدقه وقوع
 الضرب في جزء من اجزاء الماضي بخلاف المنفية فانك اذا قلت
 ما ضرب افاد استغراق النقي لجميع اجزاء الماضي لكن لا قطعيا
 كذا في شرح التلخيص للسعد وعبارة الصبان على شرح
 الملوي واعلم ان الذى تدل عليه الجملة الاسمية بطريق الوضع
 مطلق الثبوت واما دلالتها على الدوام فليس بطريق الوضع
 بل بواسطة غلبة الاستعمال كما قال جماعة او العدول عن الفعلية
 كما قال آخرون وبيانه ان اصل الحمد لله حدث حمد الله فعدل
 عن ذكر الفعل الى حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب
 المصدر الى رفعه للدلالة على الدوام ثم ادخلت ال التعريف
 على اختلاف اقسامه اى التعريف من عهد او استغراق
 او جنس والفعلية انما تدل بطريق الوضع على مطلق الحدوث

أي الوجود بعد عدمه ويسمى هذا تجديداً أو اماً دلالتها على التجدد
 بمعنى الوجود مرة بعد أخرى إذا كانت مضارعية فبواسطة
 القرينة الخارجة أو غلبة الاستعمال انتهى مع إيضاح قوله (لم أو ثرت
 ان) جوابه انه لكونها الاصل في افادة التأكيد والاشارة
 الى تحققهم بقوله اني اعلم ما لاتعلمون وانه لاشك فيه عندهم
 والمفتوح وان كانت تفيد التأكيد والتحقيق ايضاً لكنها تستدعي
 سبق بعض كلامها ولم يسبق هنا تأمل قوله (ولم استوجبت
 المصدر) جوابه انه ليعلم من اول الامر اشتمال الكلام
 على التأكيد قوله (وما وجه الشبه بينها وبين الفعل
 حتى عملت عمله) جوابه ان وجه الشبه من جهة اللفظ البناء على
 الفتح وعدد الحروف ومن جهة المعنى افادتها معناه لانها
 بمعنى اكدت فلذا عملت عمله قوله (وهل بين فتح
 الهمزة وكسرها هنا فرق في المعنى اولا) جوابه انه فيه فرق
 اذ مفتوحة الهمزة تؤول بمصدر من خبرها ان كان مشتقاً
 او من الكون ان كان جامداً وذلك المصدر معمول لعامل
 تقدمها بخلاف مكسورة الهمزة فلا تؤول بمصدر ولا تكون
 معمولاً وتقع في صدر جلتها وعلى الفتح يكون التعليل بمفرد
 وعلى الكسر يكون بجملة وهنا يتبين الكسر مالم يقدر
 عامل لمفتوحة فهذا هو الفرق في المعنى تأمل قوله
 (هل هو واجب اولا) جوابه يعلم من الجواب قبله وهو انه
 يتعين الكسر مالم يقدر عامل وهو اللام وهذا يقطع النظر
 عن القراءة لانها سنة متبعة تأمل قوله (ولم جعلوا
 الجملة المصدرية بها اسمية دون جملة النداء) جوابه انها لما

كانت من نواسخ المبتدا والخبر لكون عملها محمّصا بهما
 لم تدخل على غيرهما فلذا كانت الجملة المصدرية بها اسمية
 بخلاف جبهة النداء فان حرف النداء وان كان من خواص الاسماء
 ايضا لان المنادى لما كان في محل نصب بالفعل المحذوف الذى
 ناب عنه حرف النداء كانت جبهة فعلية بهذه الملاحظة تأمل
 قوله (ما الوجوه التى تحتلها هذا الضمير) جوابه انه
 يحتمل ثلاثة اوجه كونه ضمير فصل وكونه توكيدا وكونه
 مبتدا وما بعده خبر والجملة خبر ان وتلك الجملة تعليل لما سبق
 من قصر عليهم على ما علمهم الله تعالى وما يفهم من ذلك من
 علم آدم عليه السلام الاسماء فكانهم قالوا ات العليم بكل
 المعلومات التى من جاتها استعداد آدم عليه السلام لما نحن
 بمعزل من الاستعداد له من العلوم الخفية المتعاقبة بما فى الارض
 من انواع المخلوقات التى عليها يدور فلك الخلافة الحكيم
 الذى لا يفعل الا الحکم ومن جعلتها تعليم آدم عليه السلام
 ما هو قابل له من العلوم الكلية والمعارف الجزئية المتعلقة
 بالاحكام الواردة على ما فى الارض كذا فى الخازن ثم على كونه
 ضمير فصل يجرى فيه الخلاف بين كونه حرفا او اسما فعلى
 كونه حرفا لا اشكال فى قولهم لا محل له من الاعراب وعلى كونه
 اسما لا محل له عند البصريين ايضا ونظيره على هذا القول اسماء
 الافعال فبين رأها غير معموله لشيء وقال الكوفيون له
 محل بحسب ما قبله او ما بعده وعلى كونه توكيدا للكاف
 يكون محله نصا وعلى كونه مبتدا يكون محله رفا هذا هو
 الفرق بين هذه الوجوه فى الاعراب وفى المعنى والتحقيق ان

ضمير الفصل حرف على صورة الاسم وهذا قول اكثر
 البصريين كذا في المعنى ثم قال ويشترط له في نفسه امر ان احدهما
 ان يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زياداه افاضل وانت اياك
 العالم واما انك اياك الفاضل فجازر على البدل عند البصريين
 وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني ان يطابق ما قبله فلا
 يجوز كنت هو الفاضل فاما قوله

وكأن بالابطح من صديق * يراني لو اصبحت هو المصابا
 وكان قياسه يراني انا مثل ان ترني انا اقل فقيل ليس فصلا وانما
 هو توكيد للفاعل وقيل فصل فقيل لما كان عند صديقه
 بمنزلة نفسه حتى كان اذا اصاب كان صديقه قد اصاب جعل
 ضمير الصديق بمنزلة ضمير نفسه لانه نفسه في المعنى انتهى
 وقوله جعل ضمير الصديق الخ لعل لامارة فيها قلب والاصل
 جعل ضمير نفسه بمنزلة ضمير الصديق فيكون التدير يراه هو المصابا
 اي يرى نفسه هو المصابا قوله (مامعنى الهمنا) جوابه انها معرفة لان
 الصحيح ان ال الداخلة على الصفة المشبهة معرفة وان جرى
 ابن مالك على انها موصولة واما الداخلة على اقل التفضيل
 نحو الافضل والاعلم معرفة اتفاقا قوله (وهل التحقيق
 انها ثنائية الوضع اولا فان قلتم بالاول فلم وصلوها وان قلتم
 بالثاني فلم قطعوها في نداء اسم الذات) جوابه ان التحقيق
 انها ثنائية الوضع لسلامة هذا القول من دعوى الزيادة فيما لا
 اهلية فيه للزيادة وهو الحرف لانها نوع من التصريف والحرف
 لا يقبله كما قال ابن مالك * حرف وشبهه من الصرف يرى *
 وللزوم فتح همزتها وهمزة الوصل مكسورة واما وصلها في

الدرج فلا كثرة الاستعمال ومن قال بالثاني له ان يجيب عن قطعها في نداء اسم الذات بانه لما كانت لازمة له لا تنفك عنه حتى صارت الكلمة منه جعلت همزة قطع على ان قطعها في نداء اسم الذات انما هو في الغالب فيجوز ان يقول يا الله ابيات الالفين ويلاه بحذفهما ويلاه بحذف الثانية فقط وذلك لان الاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره كذا في الاشعري وحواشيه قوله (ولم تعد الخبر هنا) جوابه انه لما تضمن الكلام انه تعالى عالم بكل شيء وانه يضع الاشياء محلها حيث قال اني جعل في الارض خليفة واني اعلم ما لا تعلمون اقتضى ان يجيبوه بانه حكيم يضع الاشياء في محلها وانه عليم بكل شيء فعمل هذا هو السر في التعدد وهذا على جعل حكيم خبراً ثانياً ويجوز ان يكون صفة للعلم فلا تعدد خ تأمل قوله (وما شرط تعدده) جوابه انه لا يشترط للتعدد شيء عند الجمهور بل هو جائز بلا شرط كما قال ابن مالك

واخير وابائين او باكثر * عن احد كههم سراق شعرا
وانما المشروط له هو الفارسي فالشرط عنده ان لا يختلف
بالافراد والجملة فيتعين عنده في نحو زيد عالم يفعل الخير
كون الجملة افعلية صفة الخبر ومثل هذا عنده وعند
غيره زيد رجل صالح او يفعل الخير لعدم افاة الاخبار بالاول
وحده ويجوز في نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبراً ثانياً
وكونه صفة للكاتب وواجب في كونوا فردة خاسئين كون
خاسئين خبراً ثانياً لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما
لا يعقل واما نحو زيد يقرأ يكتب فن تعدد الخبر لا غير وانما

اشترطوا لجواز عطف بعض الاخبار على بعض فتألو اذا تعدد الخبر في اللفظ والمعنى كما في هذه الآية وكما في قوله تعالى وهو الفقور الودود ذو العرش المجيد الآية يجوز فيه العطف وتركه واذا تعدد في اللفظ دون المعنى وضابطه ان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المستدا نحو هذا حلوا حامض لا يجوز فيه العطف وبقي تعدد المستدا وهو قسمان احدهما ان يجرى كل من المستدات عن اضافته لضمير ماقبله ويؤتى بعد خبر المستدا الاخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربه في داره من اجله والمعنى هند ضاربة عمرا في داره من اجل زيد الثاني ان يضاف كل من المستدات غير الاول لضمير ماقبله نحو زيد عمه خاله اخوه قائم والمعنى اخو خال عم زيد قائم كذا في المنه والصدان قوله (ولم رتب كذلك) جوابه انه رتب كذلك لانه اوقدم الحكيم لانه اعني به عن العظيم اذ يلزم من كونه حكيم ان يكون عليما دون العكس فهو من باب الترتي الى الابدح كقولهم عالم فحرير وجواد فياض فلفل هذا هو السرف في الترتيب هكذا ظهر لي والله تعالى اعلم بالمراد كلامه ان لا يحيط بهما الا هو جل جلاله قوله (واهل العظيم الحكيم صفتان مشبهتان او اسماء فاعل) جوابه انهما صفتان مشبهتان لان صفات الله تعالى من قبيل الصفة المشبهة لكونها تدل على الثبوت والديموم بخلاف اسم الفاعل قوله (وهل ثم فرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل في الاشتقاق او لا) جوابه هناك فرق بينهما وذلك ان الصفة المشبهة مشتقة من فعل لازم اي مصدر فعل لازم اصطالة او حر وضا

كافي رحيم وعليم فانهما مشتقان من مصادر افعال لازمه
 بامتزاج او بالتثنية الى فعل اضم العين بخلاف اسم الفاعل فانه
 تارة يشتق من اللازم كقائم وتارة من المتعدي كضارب
 قوله (وهل يخالفه في المعنى اولا) جوابه انها تخالفه فيه
 لانها لا تكون الا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع
 والمستعمل كما قال

وصرغها من لازم الحاضر * كطاهر القلب جبل الظاهر
 بخلاف اسم الفاعل فانه يكون للماضي المنتظم والفعال
 والاستعمال كقولك هذا ضارب امس او الآن او غدا قوله
 (وما الارجح التي وقعت فيها المخالفة والموافقة) جوابه
 انها تخالف اسم الفاعل في اثني عشر وجها وتوافقه في
 وجهين فاما اوجه المخالفة فاحدها انها لا تلزم الجري على
 المضارع بل قد تكون جارية عليه كطاهر القلب وضامر
 البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون وهو
 الغالب في الصفة المبنية من الثلاثي كحسن الوجه وجبل
 الظاهر وسبط العظام واسود الشعر بخلاف اسم الفاعل فانه
 لا يدون الا جازيا على المضارع كافي التوضيح وغيره وقال
 الزمخشري وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع اصلا
 وما اريد به الدوام مما وازنه كضامر البطن ومطمئن القلب
 ومعتدل القامة فاسما فاعلين الحنت باصفة حكما وايست منها
 وثانيها انه يستحسن جرفاعلها باضافتها اليه بخلاف اسم
 الفاعل فانه لا يستحسن فيه ذلك لانه ان كان لازما وقصد ثبوت
 معناه صار منها واطلق عليه اسمها وان كان متعديا فالجمهور

على منع ذلك فيه فلا استحسان والمراد فاعلها معنى اذ
 لاتصاف الصفة اليه الابعد تحويل الاستناد منه الى ضمير
 الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى وثالثها انها
 لاتصاغ الا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل كما تقدم ورابعها
 ان انذى تعمل فيه يتمتع سبقه بخلاف اسم الفاعل ومن ثم
 صح النصب في نحو زيد انا ضاربه وامتنع في نحو وجه الأب
 زيد حسنه لعدم عملها في السابق وما لا يميل لا يفسر عابلا
 وخامسها انه يجب في معمولها ان يكون سببيا اى متصلا
 بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه او تقدير النحو حسن
 الوجه اى منه وسادسها انها للشبوت والدرام بخلاف اسم
 الفاعل وسابعها انها لاتعمل مجزئة بخلافه ولهذا اجازوا
 انا ضارب زيد وعمرا بنحوض زيد ونصب عمرو باضمار فعل
 او وصف متون واما العطف على محل المخفوض فمتنع عند من
 اشترط وجود الطالب للمحل فان ضارب في هذا المثال لم يطاب
 نصب زيد لفظا بل طلب حره وان عمل في محله النصب فلم
 يجوز نصب امتاع بضارب لان اسم الفاعل انما يعمل النصب
 حيث كان متونا او بال او مضافا الى احد مفعوليه كجاءل
 الليل سكتنا او مفاعيله كزيد معلم بكر عمرا قائما فان جاءل ومعلم
 طابان لجر التالى ونصب ماسواه كما قال
 وانصب بنى الاعمال تلوا واخفض * وهو لنصب ماسواه مقتضى
 واما ضارب زيد فانه لم يطلب في اللفظ الا لجر زيد فتطوقوه
 واجرروا ونصب تابع الذى انخفض * كبتغى جاه وما لمن نهض

قوله ومنعوا اي انصبه بعامل آخر كافي شرح الالفية ومنعوا مررت
 عطف على اجازوا اه
 برجل حسن الوجه والفعل بمخفض الوجه ونصب الفعل
 لكونها لاتعمل محذوفة وثامنها انها يفتح اضافته الي
 مضاف الي ضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه
 بخلاف نحو مررت برجل قاتل ابيه واتسعها انها يمنع
 فصلاها من مرفوعها ومنصوبها نحو زيد حسن في الحرب
 وجهه رفعت او نصبت بخلاف نحو زيد ضارب في الدار
 ابوه عمرا (وعاثرها) انها لايتع معمولها بصفة لانه لما كان
 سيبيا مرتبطا بتقدم شبه الضمير وهو لاينت فكذما اشبهه
 بخلافه فانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع وحاوي
 شرها انها لايجوز اتباع مجرورها على المحل نحو حسن
 الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن بخلافه فانه يجوز
 اتباع مجروره على المحل عند من لايشترط وجود الطالب
 للمحل ومنه وجاعل الليل سكونا والشمس بالنصب عطفا على
 محل الليل وثاني عشرها انها اذا حليت هي ومعملها بال
 فجر العمول اكثر نحو جا الحسن الوجه بخلافه نحو جا
 الضارب الرجل فهذه اوجه الخافه واما وجهها الموافقة
 فاحدهما انها تدل على حدث ومن قام به كاسم الفاعل
 وثانيهما انها تؤنث وتثنى وتجمع كما ان اسم الفاعل كذلك
 ولذلك حلت عليه في العمل لكن عملها احط لانها لم تفد
 الحدوث فلذا كان عملها في السببي خاصة كما قال ابن مالك
 * وكونه ذا سببية وجب * اي وكون ما يعمل فيه بحق الشبه

باسم الفاعل واجب كونه سيبا وقد تعمل في غيره بما فيها
من معنى الفعل نحو احسن الزيدان وما قيل في العمران قوله
(وهل هي مشبهة بالفعل ام باسم الفاعل ان قلم بالاول
فلم شرطوا فيها زيادة شروط على غيرها وان قلم بالثاني
فا المانع من مشابهتها الفعل ابتداء وقد اشبهه الحرف
جوابه علم بما تقدم وحاصله ان في الصفة المشبهة جهتين جهة
كونها مشبهة باسم الفاعل ومن جهة الجهة عملت عمله بالشروط
حيث انها فرع عنه كما قال ابن مالك

وعمل اسم فاعل الممدى * لها على الحد الذي قد حدا
اي ثابت لها على الحد الخ والمراد عملها ضرورة فلا يردان
منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة شبه
بالمفعول به وما حمله هو وجوب الاعتماد على ما ذكره في بابه بقوله
وولى استغماما او حرف ندا * اوفينا اوجا صفة او مسندا
فالمراد بالعمل في قوله وعمل اسم فاعل الخ عمل للتصّب على
طريقة المفعول به واما عمل الرفع في الضمير او عمل نصب آخر
فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل كذلك وان عمله
في الاسم الظاهر يتوقف على الاعتماد فتكون هي كذلك بل
اولى لكونها فرحة فتبول صاحب المعنى ان اشتراط الجمهور
الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعني به مجموع
الامر بن والافالاعتماد شرط لعمل الرفع في الظاهر ايضا
عند الجمهور كما قاله الدماميني والشبني فالحصل ان اسم الفاعل
يعمل في المفعول به بشرط الاعتماد وكونه بمعنى المضارع وفي
الاسم الظاهر المرغوع بشرط الاعتماد فقط وفي الضمير وفيه

المفاعيل لا بشرط شيء والصفة المشبهة مثله في جمع ذلك
 الا في اشتراط كونها بمعنى المضارع لانها لا تكون الا للدوام
 قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز
 والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبّه بالمفعول
 به فالشروط التي في عملها التنصب على طريق المفعول به من
 الاعتماد لا تختص بها وعملها غير النصب المذكور لم يشترط
 فيه شيء زائد على غيرها واما شرط كونها من فعل لازم
 فانما هو لكونها للثبوت والدوام بخلاف غيرها من اسم
 الفاعل والمفعول وغير ذلك كما في الصبان وغيره وجهة
 كونها مشبهة بالفعل ومن هذه الجهة علمت ما عدا نصب
 المفعول به حيث انها من فعل لازم كما علمت فعملها مشبهة
 باسم الفاعل ومع ذلك هي مشبهة بالفعل وفي هذه الحالة لم
 يشترطوا فيها زيادة شروط على غيرها وفي الحالة الاولى
 لامانع في مشابقتها للفعل ابتداء كما علمت فتعوله ان قلتم بالاول
 الخ وان قلتم بالثاني الخ ممنوع فعليك بالانصاف والله اعلم قوله (وهل
 الحركة على الحرف ام قبله ام بعده ان قلتم بالاول لزم قيام العرض
 بالعرض او الثاني لزم جعل الاعراب على غير الآخر او الثالث
 لزم الابتداء بالسساكن وهو متعذر او مرفوض) جوابه ان
 الحركة بعد الحرف على التحقيق الا انه يضمحل بملاصقتها
 سكونه وليست عليه لئلا يلزم ما ذكر ولا قبله كما هو ظاهر
 ولا معه منفكة عنه لانه لا يمكن النطق بلفظين في آن واحد
 فتعين كونها بعده ويضمحل بملاصقتها سكونه كما علمت قوله
 (وهل جهة الكلام مفعول به او مفعول مطلق) جوابه

انها مفعول به على التحقيق كما في المعنى وعبارته وتقع الجملة مفعولا في ثلاثه ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه فالاول نحو قال انى عبد الله وهل هو مفعول به او مفعول مطلق نوعى كالترفصا في قعدا لقر فصا اذ هي داله على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترا انتهى والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مفعول كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القر فصا في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مفعولة لانها نفس القعود واما تسمية الصوابين الكلام قولاً فكسببتهم اليه لفظاً وانما الحقيقة انه مفعول وملفوظ انتهى قال العلامة الامير قلت وتوضيحه ان فعل الفاعل القول بمعنى التلفظ اى الطرح والرمى وهو واقع على الجملة لانها مطروحة اى مرمية ومخرجة من مخارجها المعلومة فهى مفعول به جزماً وبهذا تعلم انك اذا قلت انظمت اللفظ فان اردت باللفظ التلفظ فهو مفعول مطلق وان اردت المفظوظ به فهو مفعول به واما نحو خلق الله السموات فهى مفعول به ايضا عند الجمهور ومفعول مطلق عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وصبوب هذا القول صاحب المعنى وبينه بقوله المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق

هو ما كان العامل فيه فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله هو جود
 للافعال والذوات جميعا لكن الجمهور لا يشترطون هذا الشرط
 والناسي اعني الحكاية بللر ادف نوعان ما معه حرف التفسير كقوله
 وترمى بالطرف اي انت مذنب * وتقليبي لكن اياك لا اقلبي
 وقولك كتبت اليه ان افضل اذالم تقدر يا الحجر والجملة في هذا
 النوع مفسرة للفعل فلاموضع لها وما ليس معه حرف التفسير
 نحو ووصى بها ابراهيم بنفسه ويعقوب يابني ان الله اصطفى
 لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يابني اركب
 معنا وقرآءة بعضهم فدعى ربه اتي مغلوب بكسر الهمزة وقوله
 رجلان من مكة اخبرانا * انا رأينا رجلا هريانا

روى بكسر لن فهذه الجملة اي التي ليس معها حرف التفسير
 في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون انصب بقول مقدر وقال
 الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول
 في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى
 ربه بندا خفيا قال ربي اني وهن العظم مني وتمام الكلام على
 على ذلك مبسوط في المعنى في بحث الجمل التي لها محل من الاعراب
 وانحتم هذه الرسالة بتبهمات ذكرها صاحب المعنى الاول
 من الجمل المحكية ما قد يخفى فن ذلك في المحكية بعد القول فحق
 علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم
 عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الشاعر

الم تراني يوم جو سويقة * بكيت فنادتني هنيئة ماليا

والاصل مالك ومنه في المحكية بعدما فيه معنى القول ام لكم
 كتاب فيه تدرسون ان لكم لما تخبرون اي تدرسون فيه

انها محكية بما فيه معنى القول

هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك على ان يكونوا
 خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم او الاصل ان لهم لما
 يخبرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجعتهم وقد قيل في قوله
 تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه ان يدعو بمعنى يقول
 مثلها في قول عنزة

يدعون عنزوا الرماح كانوا * اشطان بثر في لبان الادم
 فيمن رواه عنزبا خيم على النداء وان من مبتدا وابس المولى خبره
 وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها محكية يدعو
 اى ان الكافر يقول ذلك في يوم القيمة وقيل من مبتدا حذف
 خبره اى الهه وذلك حكاية لما يقوله في الدنيا وعلى هذا
 فالاصل يقول الوثن اسمهم ثم عبر عن الوثن بمن ضره اقرب
 من نفعه تشبيعا على الكافر والثاني قد يقع بعد القول ما يحتمل
 الحكاية وغيرها نحو اتقول موسى في الدار فث ان تقدر موسى
 مفعولا لولا وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى
 الظن ولك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله
 تعالى ام تقولون ان ابراهيم واسماعيل واسحاق الاية الاترى
 ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا
 جئ بالجملة بعده محكية الثالث قد يقع بعد القول جملة محكية
 ولا عمل للقول فيها وذلك نحو اول قولى انى احمد الله اذا
 كسرت ان لان المعنى اول قولى هذا اللفظ فالجملة خبر لامفعول
 خلافا لابى على زعم انها في موضع نصب بالقول فينبى المبتدا
 بلا خبر فتقدر موجود او ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو
 مفسدان اول انى اجد باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف

الهمزة ويفيد الكلام على تقديره الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابتة اللهم الا ان يقدر اول زائدا فالصريون لا يجهرونه وتبع الزمخشري ابا علي في التثنية المذكور والصواب خلاف قولهما فان قمت فالعنى اول قولى حمد الله يعنى باى عبارة كانت الرابع قد تقع الجملة بعد القول وهى غير محكية وهى نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى ماذا تأمرون بهـ فقال الملائ من قوم فرعون ان هذا الساحر لان قولهم تم عند قوله من ارضكم بسحره ثم التثنية فقال فرعون ماذا تأمرون بدليل قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر

قالت له وهو بعيش ضحك * لا تكثرى لومى واخل عنك

التقدير قالت له اذكرك قولك اذ الوملك فى الاسراف فى الانفاق لانك تكثرى لومى الخ فحذف المحكية بالمدكور واثبت المحكية بالمحذوف . وغير محكية وهى نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو فى حاتم اتظنون حاتما بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولوا عليه بجملة الانكار التى هى من كلامك دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا وان كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفته مقانهم مداولا عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالقول الثانى وغير دالة عليها فهو ولا يجهزكم قواهم ان العزة لله جميعا فان العزة لله جميعا ليست من مقولهم ولاداله عليه الخامس قد يوصل بالجملة المحكية غير محكى وهذا الذى يسميه

المحدثون مدرجان نحو وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه
الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول انتهى وهذا آخر ما
يسر الله تعالى إرادته في تأليف هذه الرسالة وأسأل الله سبحانه
وتعالى أن يفتح علينا فروع العارفين وأن يتولى عنايتنا وتوفيقنا
نحن وجمع المسلمين وأن يهدي أشرف الصلوات وأزكى
التحيات وأنمي البركات إلى أشرف العالمين وأمام المرسلين
سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وآله وصحبه
الذين شادوا الدين وأن يسلم تسليما كثيرا
إلى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل
نعم المولى ونعم النصير
والحمد لله رب
العالمين

م

يقول مصححه العاجز الحقير قد تم بعونه تعالى طبع هذه الرسالة
الغراء بل الدرة اليتيمه العصماء متقن التصحيح والترصيف خاليا
من السقط والتحريف ولعمري انها لجديرة بان تكتب بمداد
الجمال على مهارق الكمال ويعرض عليها بالنواجد بين افاضل
الانام (والمنهل العذب كثير الزحام) فقد حوت من فرائد
الفوائد وتمحيق المشكلات الشوارد ما يشفي اوام العقول
ويرنج عطف الفضائل بلطف الشمول كيف لا وهي تأليف
نتيجة زمانه وعلامة او انه خاتمة المحققين وسراج المدققين عمده
العلماء العالمين الاعلام وقدوة الفضلاء الراسخين الكرام حضرة

سیدی و استاذی و قدرتی و ملاذی من لیس له فی افضل من
مشابه صاحب الفضیله السید الشیخ محمود افندی عبدالدام
الشہیر بنسبہ من تقخر به طرابلس الشام علی سائر الامصار
و یحق لها بمثلہ الاقتحار حفظہ اللہ و ابقاہ و ادام فی سماء
الفضائل اہلہ علاہ و نفعنا بعلومہ و امدنا برضاه .

و قد کان طبعہا علی ذمۃ حضرة الادیب الاریب و انفاضل
الحجیب السید عبداللطیف افندی نجل حضرة المؤلف المشار الیه
و مذ تعطرت فیہا المیشام بعرف الختام راح یؤرخہا لسان
الحال فقال .

لله حسن رسالہ یصبو لها

فکر اللیب فیستقر من الولہ

وضعت معہا فیہا فسانع و ردہا

عذب کراح بالحباب مکملہ

وزہت فوائد ہا فہم فراند

تزی المباسم بالرحیق مسلسلہ

و بدت بدور جالہا فی مطلع التحقیق لکن لاتزال مکملہ

یہرت قلبی مذ شد اتارینحہا قد تم طبعا شرح حال الاسئلہ

۱۰۴ ۴۴۰ ۸۲ ۵۰۸ ۳۹ ۱۲۸

سنہ

۱۳۰۱

Library of



Princeton University.

Library of



Princeton University.



32101 073254862

2274

.194

831

RECAP